



المحتويات

1-1.....	كلمة السيد رئيس مجلس الادارة
2-15	تقرير مجلس الادارة
16-17	تقرير الهيئة الشرعية
18-19	تقرير لجنة مراجعة الحسابات
20-28	تقرير مراقبو الحسابات
29-29	الكشف المركز المالي
30-30.....	كشف الارباح والخسائر
31-31.....	كشف حقوق الملكية
32-32	كشف التدفق النقدي
33-50	الايضاحات المتعلقة بالبيانات المالية



مصرف العربية الاسلامي ش م خ
AL ARABIYA ISLAMIC BANK

كلمة رئيس مجلس الادارة





((بسم الله الرحمن الرحيم))
((كلمة رئيس مجلس الإدارة))

يسعدني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة ان أرحب بكم جميعاً وأشكركم على تلبية الدعوة لحضور أجتتماع الهيئة العامة لمناقشة التقرير السنوي لمصرف العربية الإسلامي للسنة المنتهية في 31 /كانون الأول /2018 ويسرني ان أبين لكم منجزات المصرف خلال عام 2018 وخطته المستقبلية.

مساهمينا الكرام ...

على الرغم من حداثة تأسيس المصرف فقد تمكن من الدخول الى السوق المصرفي العراقي وممارسة عملياته المصرفية من خلال منح تمويلات اسلامية في عام 2017 و2018 استخدمت في تمويل مشاريع اقتصادية حيوية سواء كانت في مجال السياحة أو التجارة ومعظمها كانت لأجل متوسطة وطويلة الاجل وعلى شكل مضاربات و مشاركات بمبلغ أجمالي (101) مليار دينار وقد تحققت بعض إيرادات هذه التمويلات خلال عام 2018 والباقي سيتحقق في السنوات القادمة ان شاء الله ، ومن جانب اخر قام المصرف والتزاما بالتعليمات واللوائح المصرفية بوضع مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة (ديون منتجة) حسب المعايير ومتطلبات البنك المركزي العراقي .

على الرغم من حداثة تأسيس المصرف تمكن من استقطاب ودائع حوالي (90) مليار دينار كما في نهاية عام 2018 حيث شكلت نسبة 97,6% من المطلوبات. كما بدأ المصرف ممارسة الخدمات والمنتجات المصرفية المختلفة ومنها تفعيل مبادرة البنك المركزي الخاصه بقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

اما في مجال الأمان المصرفي تشير كافة المؤشرات المالية الى سلامة ومثانه المركز المالي للمصرف حيث أحتفظ بنسب سيولة وكفاية رأس مال قوية.

ولأجل الارتقاء بالأنشطة المصرفية المختلفة لتتواءم مع التقدم في العمل المصرفي فقد أقر مجلس الإدارة خطة استراتيجية للسنوات القادمة تركزت بشكل رئيسي على تقديم خدمات مصرفية إلكترونية متنوعة تغطي احتياجات الزبائن وتساهم في تحقيق اهداف الشمول المالي، إضافة الى تحسين بيئة الرقابة الداخلية وتفعيل إجراءات الحوكمة المؤسسية وتطوير العنصر البشري، وتطوير الأنظمة الإلكترونية، وتنوع تركيبة الأنشطة المصرفية والإيرادات.

أن خطة المصرف قد تضمنت التوسع الأفقي من خلال فتح الفروع في المناطق المختلفة والتوسع العامودي من خلال تقديم نشاطات مصرفية متميزة ومتكاملة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتحقق اهداف الشمول المالي إضافة الى تأسيس شركات تنموية تساهم في دعم التنمية الاقتصادية.

نسجل شكرنا وتقديرنا الى جميع منتسبي المصرف وللجهد المتميز الذي قاموا به خلال الفترة السابقة، كما نسجل شكرنا وتقديرنا الى البنك المركزي العراقي وفي مقدمتهم السيد المحافظ، وكذلك لممثلي البنك المركزي وممثلي دائرة تسجيل الشركات وممثلي هيئة الأوراق المالية على حضورهم هذا الاجتماع.

وفقنا الله جميعاً لخدمة بلدنا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس مجلس الإدارة
أحمد عبد المجيد جمعه





((تقرير مجلس الإدارة))

حول نشاط المصرف للسنة المنتهية في 2018/12/31

نعرض على حضراتكم تقرير مجلس الإدارة الشامل عن نشاطات المصرف وأعماله للسنة المنتهية كما في 2018/12/31 الذي اعد وفقاً لأحكام المادتين (117) و (134) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل و تعليمات النظام المحاسبي للشركات رقم (1) لسنة 1998 .

أولاً :- نبذة تعريفية عن المصرف

- بتاريخ 2005/2/5 تقدمت الشركة العربية المتحدة الى البنك المركزي العراقي بطلب للحصول على إجازة ممارسة أعمال التحويل المالي و تم الحصول على إجازة الممارسة المرقمة 1059/3/9 بتاريخ 2005/6/28 و الصادرة من المديرية العامة لمراقبة الصيرفة و الأئتمان في البنك المركزي العراقي .
- بتاريخ 2008/1/5 تم إقرار تحويل الشركة من شركة محدودة الى شركة مساهمة خاصة و زيادة رأسمالها الى (500,000,000) خمسمائة مليون دينار .
- بتاريخ 2008/4/22 اكتملت الاجراءات القانونية اللازمة لزيادة رأسمال الشركة من خمسمائة مليون دينار الى (5) مليارات دينار، أستناداً الى كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 30154 في 2009/12/28 .
- و بتاريخ 2012/2/2 اكتملت الاجراءات القانونية اللازمة لزيادة رأسمال الشركة من (5) مليارات دينار الى (15) مليار دينار أستناداً الى كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 2547 في 2012/2/1 .
- بتاريخ 2013/9/9 اكتملت الاجراءات القانونية اللازمة لزيادة رأسمال الشركة من (15) مليار دينار الى (45) مليار دينار أستناداً الى كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 22929 في 2013/9/9 .
- في نهاية سنة (2015) و لغرض تحول الشركة الى مصرف إسلامي تم زيادة رأسمالها الى (100) مليار دينار حيث تم الانتهاء من الاجراءات بتاريخ 2016/1/11 حسب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم (605) في 2016/1/11 و عليه تم تحويل الشركة العربية المتحدة للتحويل المالي الى مصرف العربية الاسلامي بتاريخ 2016/1/12 .



- بلغ رأسمال المصرف (250) مليار دينار في إجتماع الهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2016/9/9 و ذلك بطرح أسهم جديدة بقيمة (150) مليار دينار عراقي للاكتتاب وفقاً لأحكام المادة 56 / رابعاً من قانون الشركات و قد أتممت الإجراءات القانونية اللازمة لدى مسجل الشركات حسب كتابهم المرقم س/هـ - 23339/2 و المؤرخ في 2016/12/7 .

ثانياً : أهداف المصرف

- يهدف المصرف بشكل عام الى الآتي :-

- 1- المساهمة في التنمية الاقتصادية في بناء العراق في إطار السياسة العامة للدولة عن طريق ممارسته أعمال الصيرفة الإسلامية الشاملة في كافة المجالات الاستثمارية و التمويلية لخدمة جميع القطاعات الاقتصادية و بشكل ينسجم مع أحكام قانون المصارف الإسلامية و تعليمات البنك المركزي العراقي و كذلك قانون الشركات النافذ .
 - 2- تقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائه داخل و خارج العراق .
 - 3- تعظيم العائد لمساهمي المصرف .
 - 4- الاستمرار بتطوير مهارات و كفاءات الموظفين .
 - 5- الحفاظ على موقعه الريادي بين المصارف العراقية .
- كما سيواصل المصرف سعيه الى إستقطاب المدخرات و الودائع و توظيفها في المجالات الاستثمارية المتنوعة ، إضافة الى قيامه بمختلف الأنشطة المصرفية الأخرى بما فيها تمويل التجارة الدولية عن طريق الأعمادات المستندية و الكفالات و الحوالات الخارجية .

ثالثاً : الميزانية العامة لسنة (2018)

1- الموجودات

- بلغ إجمالي الموجودات داخل الميزانية (المركز المالي) في نهاية سنة 2018 (341,890) مليون دينار بالمقارنة مع سنة 2017 حيث بلغ إجمالي الموجودات (269,098) مليون دينار .
و فيما يلي تركيبة بنود الموجودات :

أ- الأرصدة السائلة

لا يخفى للسيولة النقدية أهمية في المصارف لكونها تقيس مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المختلفة و منها طلبات السحب النقدي من ودائع الزبائن في اي وقت لذا فإن على المصارف أن تكون مستعدة دوماً لتوفير السيولة المناسبة دون أن يؤثر ذلك سلباً على نشاطها و أهدافها، و لعل أهم عناصر السيولة لدى اي مصرف هو النقد المتوافر في خزائنه و لدى البنك المركزي العراقي و المصارف



الأخرى فقد بلغ رصيد النقد في نهاية عام 2018 حوالي (192,132) مليون دينار أي بنسبة 56% من مجموع الموجودات .
ب- التمويلات الإسلامية المتمثلة بالمضاربات و المشاركات .
بلغ رصيد الأنتمان النقدي (في المضاربات و المشاركات الإسلامية للمصرف) كما في 2018/12/31 مبلغ حوالي (101,332) مليون دينار أي بنسبة 29,6% من مجموع الموجودات و أن إدارة المصرف متوجهة نحو بذل المزيد من التوسع في الائتمان النقدي والتعهدي وأضاف منتجات إسلامية جديدة .

2- المطلوبات و حقوق الملكية

- بلغ مجموع ودائع زبائن المصرف بمختلف أنواعها (90,750) مليون دينار في نهاية السنة 2018 و هي تشكل 97,6% من مجموع المطلوبات البالغة (92,945) مليون دينار و 26,5% من مجموع المطلوبات و حقوق الملكية ، أما حقوق الملكية فقد بلغت حوالي (248,853) مليون دينار و هي تشكل 73% من مجموع المطلوبات و حقوق الملكية .

رابعاً : فروع المصرف

- تبنى المصرف خلال عام 2017 خطة للتوسع في السنوات الثلاث القادمة من خلال فتح فروع جديدة للمصرف في بعض المحافظات العراقية حيث تم فتح فرع اربيل عام 2018 و سوف يتم فتح فروع اخرى خلال هذا العام و الاعوام القادمة و بموافقة البنك المركزي العراقي . علما ان عدد فروع المصرف الحالية (4) فروع (3) فروع داخل بغداد و هي (الفرع الرئيسي , فرع الرشيد , فرع الكرادة) و اخر خارج بغداد (فرع اربيل) .

خامساً : بنود المركز المالي للمصرف كما في 2018/12/31

ت	الموجودات	مليون دينار	الأهمية النسبية
1	نقد و أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	152,832	45%
2	نقد لدى المصارف المحلية والخارجية	39,300	11,4%
3	الاستثمارات	25,000	7,3%
4	تمويلات إسلامية	101,332	29,6%
5	موجودات أخرى	397	—
6	موجودات غير ملموسة	912	0,2%
7	موجودات ثابتة	13,602	4%
8	مشاريع تحت التنفيذ	8,515	2,5%
	المجموع	341,890	100%



ت	المطلوبات و حقوق الملكية	مليون دينار	الاهمية النسبية
1	الودائع	90,750	26,5%
2	قروض طويلة الاجل	450	0,13%
3	التأمينات النقدية	1,125	0,3%
4	المطلوبات الأخرى	34	-
5	التخصيصات	678	0,2%
6	حقوق الملكية	248,853	73%
	المجموع	341,890	100%

سادساً : أسماء أعضاء مجلس الادارة الأصليين و الاحتياط و مقدار مساهمة كل منهم في 2018/12/31 و أسماء رئيس و أعضاء الهيئة الشرعية .
أ- أعضاء مجلس الادارة الأصليين :

ت	الاسم	المنصب	عدد الأسهم
1	أحمد عبد المجيد جمعه	رئيس مجلس الادارة	2000
2	أزهار مؤيد أحمد	نائب رئيس مجلس الادارة	2000
3	دريد ياسين حمدان	المدير المفوض	2000
4	عبد المنعم مهدي صالح	عضو	24,750,000,000
5	حيدر أكرم محمد علي	عضو	2000

ب- أعضاء مجلس الإدارة الاحتياط :

ت	الاسم	المنصب	عدد الأسهم
1	هدى عبد الوهاب حسن	عضو	2000
2	جهاد محمد علي	عضو	2000
3	بان درويش فراري	عضو	2000

ج- أعضاء الهيئة الشرعية :

ت	الاسم	المنصب
1	فاروق شلتاغ مهدي	رئيس الهيئة الشرعية
2	عبد القادر مهدي صالح	عضو
3	مها يحيى صيهود	عضو
4	مريم عبد الهادي عباس	عضو
5	أحمد صالح حسين	عضو

سابعاً : الرواتب و الأجور

بلغ رصيد الرواتب و الأجور و المكافآت المدفوعة الى العاملين خلال سنة 2018 مبلغ حوالي (1,046) مليون دينار و ذلك جراء التوسع في الكادر الوظيفي للمصرف علماً بأن ادارة المصرف تبنت سياسة تحسين مستوى معيشة لمنتسبيه بشكل متواصل ، و قد أصبح عدد منتسبي المصرف في نهاية السنة (70) موظفاً .



وفيما يلي جدول بأسماء أول خمسة موظفين ممن تقاضوا أعلى راتب خلال سنة 2018.

ت	أسم الموظف	مكان العمل	العنوان الوظيفي
1	دريد ياسين حمدان	الإدارة العامة	مدير مفوض
2	علي حسين جبر	الإدارة العامة	معاون مدير مفوض
3	شذى صبيح علي	الإدارة العامة	معاون مدير مفوض ثاني
4	ده شتي عبدالله محمد	الإدارة العامة	مدير تقنية المعلومات
5	احمد جليل امين	الإدارة العامة	مدير قسم المدفوعات

ثامناً : تصنيف العاملين

أ- تصنيف العاملين حسب الدرجات الوظيفية كما في 2018/12/31

ت	الوصف الوظيفي	عدد الموظفين
1	المدير المفوض	1
2	معاون المدير المفوض	2
3	مستشار	1
4	مدير قسم/ مراقب الامتثال/ مدير قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب / مدير الفرع الرئيسي	9
5	مدير فرع	3
6	م. مدير قسم/ مسؤول الغرفه الحصينه	13
7	م. محاسب	1
8	ملاحظ	5
9	معاون ملاحظ / امين صندوق	19
10	عداد نقود/ موظف استعلامات/ موظف خدمة /مشغل مولده حارس /سائق /معتد	16
70	المجموع	

ب - تصنيف العاملين حسب التحصيل العلمي كما في 2018/12/31

ت	التحصيل العلمي	العدد
1	ماجستير	2
2	بكالوريوس	47
3	معهد (دبلوم)	7
4	إعدادية	9
5	متوسطة	1
6	ابتدائية	4
7	المجموع	70



ج- النشاط الإداري

- تنمية الموارد البشرية : قدم المصرف سلسلة من البرامج التدريبية في مختلف المجالات و التخصصات التي لها علاقة بالاعمال المصرفية وذلك لتعزيز قدرات و مهارات و كفاءة منتسبيه ، و ندرج أدناه ملخصاً عن عدد المشاركين بالدورات خلال سنة 2018 :

تصنيف الدورات التدريبية حسب الموضوع و مكان انعقادها خلال سنة 2018

ت	الموضوع	عدد الدورات	داخل العراق	خارج العراق	المشاركين
1	تثبيت قاعدة البيانات الخاصة بقاعدة بيانات الضمان الصادرة من المصارف	1	1	-	1
2	ورشة عمل لتحديث المعلومات حول المعايير الدولية للتقارير المالية	1	1	-	1
3	ادارة مخاطر التمويل	1	1	-	1
4	مهام و واجبات اقسام الامتثال والرقابة الداخلية في المصرف	1	1	-	2
5	مكافحة غسل وتمويل الارهاب	4	3	-	10
6	التحليل الاحصائي باستخدام spss	1	1	-	2
7	برنامج تنفيذي متكامل يهدف الى تاهيل وتطوير كوادر الجهاز المصرفي	1	1	-	2
8	التوعية المصرفية وحماية الجمهور	1	1	-	1
9	نظام تبادل المعلومات الانتمائية	1	1	-	2
10	الحوكمة المؤسسية للمصارف	5	3	2	9
11	ورشة عمل تغطية نسبة السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر	2	2	-	3
12	تزييف وتزوير العملة المحلية والاجنبية	2	2	-	1
13	معيان التقارير المالي رقم 9	2	2	-	3
14	الصيرفة الاسلامية	2	2	-	4
15	ندوة تعديل الاحتياطي الالزامي	1	1	-	2
16	ورشة عمل استبانة تقنية المعلومات	1	1	-	1



2	-	1	1	ادارة المخاطر المصرفية والاختبارات الضاغطة	17
1	-	1	1	المقاصة الالكترونية ACH	18
2	-	1	1	ورشة عمل بالعقوبات المفروضة على ايران	19
1	-	1	1	ورشة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	20
5	-	2	2	مشروع تعليمات النظام استمرارية الاعمال	21
2	-	1	1	قانون ضمان الودائع والالتزامات المترتبة على المصرف	22
2	-	1	1	اعداد الموازنات الفصلية	23
3	-	1	1	تطبيق الامتثال الضريبي	24
1	-	1	1	دورة البنية التحتية المعلوماتية	25
1	-	1	1	دورة رسائل سويفت في العمليات المصرفية	26
2	-	1	1	دورة التوعية والتطبيق لنظام امن وسرية المعلومات	27
1	-	1	1	محاسبة مصرفية	28
2	-	1	1	العناية الواجبة في فتح الحسابات اعرف زبونك	29
2	-	1	1	البرنامج التخصصي لادارة الموارد البشرية	30
3	-	1	1	دورة المعايير الدولية وتوصيات مجموعة العمل المالي	31
2	-	1	1	اعداد وعرض القوائم المالية للمصارف وفق المعايير المحاسبية	32
2	-	1	1	شهادة مصرفي اسلامي	33
1	-	1	1	شهادة اختصاصي معتمد في الحوكمة	34
1	1	-	1	ورشة عمل سويفت	35
1	1	-	1	ايفاد شركة ويسترن يونيون	36
82	5	43	48	المجموع	



تاسعاً : الأمور الأخرى :

- **كفاية رأس المال**
يلتزم المصرف بتعليمات البنك المركزي بشأن احتساب نسبة كفاية رأس المال حيث بلغت (%271) كما في 2018/12/31 علماً بأن الحد الأدنى للنسبة حسب تعليمات البنك المركزي هي 12% .
- **الدعاوى و القضايا المقامة**
توجد دعوى قضائية واحدة مقامة من قبل المصرف ضد الغير بقيمة (300,000) دولار أمريكي تتعلق بسرقة مبلغ بهذا المقدار و لازالت الإجراءات القضائية قائمة، وقد تحوط المصرف مقابلها بالمخصصات الكافية ، علماً بأنه لا توجد أية دعاوى قضائية مقامة على المصرف حتى نهاية عام 2018.
- **قسم الإبلاغ عن غسل الأموال و تمويل الإرهاب**
يقوم قسم الإبلاغ عن غسل الأموال و تمويل الإرهاب بمراقبة نشاط المصرف بما يتلائم مع القوانين و التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي لمنع حدوث عمليات غسل الأموال و ذلك تطبيقاً لقانون مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب رقم 39 لسنة (2015) و التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) حيث يقوم القسم برفع التقارير الشهرية و الفصلية عن العمليات المصرفية النقدية للمبالغ التي تزيد عن (10) الأف دولار أمريكي او ما يعادلها بالدينار العراقي و كذلك عن الحوالات الخارجية الصادرة و الواردة بأنواعها ، بالإضافة الى التقارير الفصلية عن النشاطات المكففة بها القسم و كذلك الإبلاغ عن حالات الأشتباه بعمليات غسل الأموال الى الجهات المختصة (مكتب مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب) ، و قد أولت الإدارة اهتماماً كبيراً بهذا الموضوع و ركزت على موضوع تدريب الموظفين من خلال المشاركة في دورات تدريبية وورشات عمل لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب داخل العراق وخارجه ، كما تم تجهيز المصرف بالبرامج الالكترونية اللازمة لهذا الغرض .
- **الضريبة**
يتحاسب المصرف ضريبياً مع الهيئة العامة للضرائب عن نشاطاته بشكل سنوي .
- **قسم الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال**
يلتزم مراقب الامتثال بمراقبة مدى التزام المصرف بالقوانين و التعليمات والانظمة الصادرة من البنك المركزي العراقي وعن مدى تطبيق السياسات والاجراءات المصادق عليها من قبل مجلس الادارة،ومراجعة السياسات والاجراءات لكافة الاقسام للتأكد من مدى انسجامها مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة ، وبذلك يغطي عمل مراقب الامتثال كافة أنشطة المصرف وعملياته،وتعزيزاً لدور هذا



القسم حيث يتمتع مراقب الامتثال بالاستقلالية وتم ربط القسم بشكل مباشر بمجلس الادارة ، و يتم رفع تقارير شهرية الى مجلس الادارة ورفع تقارير فصلية الى البنك المركزي العراقي / دائرة مراقبة الصيرفة لتحديد مدى امتثال المصرف للقوانين والتعليمات والوقوف على قضايا عدم الامتثال لغرض تصويبها وتطبيق أعلى معايير الامتثال في مصرفنا .

- قسم إدارة المخاطر

استمرت أعمال التطوير و الدعم من قبل إدارة المصرف لإنشاء بنية تحتية قوية لإدارة المخاطر و تم تعزيز القسم في المصرف بموظفين و تدريبهم بشكل مكثف للأرتقاء بمستواهم المهني ، و يقوم القسم بإدارة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف مثل مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و مخاطر التشغيل .

و قد تم وضع سياسات و إجراءات لعمل هذا القسم و الأليات المناسبة لتمكينه من عمله ، كما تم تعزيز استقلاليته من قبل مجلس الإدارة من خلال ربطه بلجنة إدارة المخاطر المشكلة من أعضاء مجلس الإدارة و يتم رفع التقارير مباشرة الى هذه اللجنة .

كما قام المجلس وبناء على توصية اللجنة باعتماد وثيقة المخاطر المقبولة و الحدود المسموح بها بعد أن قام القسم بأعداد مصفوفة المخاطر المعتمدة و التي تم عرضها على مجلس الإدارة .

و على مستوى المخاطر الائتمانية يتم متابعة إكمال الملفات الائتمانية لضمان توثيقها و اعداد الدراسات اللازمة عن مخاطر الائتمان و التركزات المتعلقة بها .

اما فيما يتعلق بمخاطر السوق فيتم تحليل و مراقبة مخاطر السيولة و احتساب الفجوات و المخاطر الناتجة عن العملات الأجنبية .

أما على صعيد مخاطر التشغيل فيتم متابعة كافة المخاطر الناتجة عنها حيث تم التعميم على الأقسام و الوحدات في المصرف بإبلاغ قسم إدارة المخاطر بالخسائر و المخاطر التشغيلية لتلك الأقسام و الوحدات و تم تبني مؤشرات رئيسية و مصفوفة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف و بما فيها المخاطر الناتجة عن أنظمة الرقابة الداخلية و المخاطر الالكترونية و المخاطر القانونية و غيرها ، هذا و يقوم القسم بأحتساب إختبارات الضغط التي هي إحدى متطلبات البنك المركزي ، و يتجه المصرف الى التعاقد للحصول على برنامج آلي لتصنيف مخاطر العملاء و كذلك برامج مساندة لأحتساب كافة أنواع المخاطر .

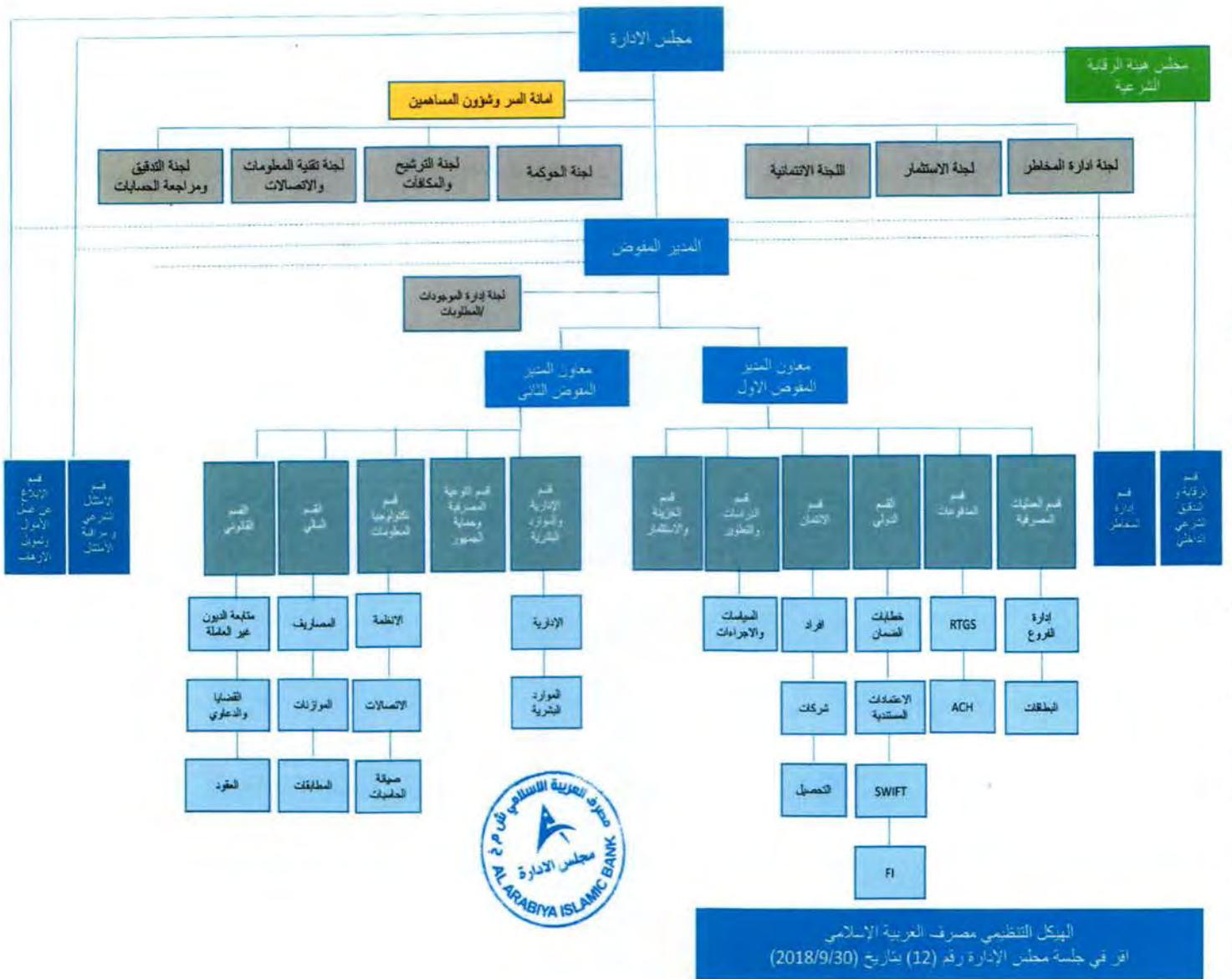
- التغيرات و الأحداث الجوهرية اللاحقة لتاريخ القوائم المالية

لا يوجد أية أمور جوهرية لها تأثير سلبي على سير عمل المصرف وإستمراريته خلال السنة المالية اللاحقة لاعداد هذا التقرير .



عاشراً: الهيكل التنظيمي للمصرف

يوجد لدى المصرف هيكلًا تنظيميًا ووصفياً وظيفياً مرتبطاً به يحدد الصلاحيات والمسؤوليات والأقسام، وتم إجراء التعديلات عليه خلال عام 2018 وذلك في ضوء متطلبات الحوكمة المؤسسية للمصرف، بحيث يضمن الهيكل التنظيمي المعدل توضيح حدود الصلاحيات والمسؤوليات لكل قسم، وكذلك فصل الوظائف المتعارضة، ويؤخذ بالحسبان متطلبات البنك المركزي العراقي، والشكل ادناه يوضح الهيكل التنظيمي للمصرف.



الهيكل التنظيمي لمصرف العربية الإسلامي
أقر في جلسة مجلس الإدارة رقم (12) بتاريخ (2018/9/30)



أحد عشر: الأنظمة المصرفية المستخدمة لدى المصرف

أ - الأنظمة المصرفية الرئيسية

ت	اسم النظام	وصف النظام	القسم المسؤول عن النظام
1	BANKS	النظام البنكي	جميع أقسام وفروع المصرف
2	Online Banks	النظام البنكي عبر الانترنت	جميع أقسام وفروع المصرف
3	AML	نظام مكافحة غسل الاموال	الابلاغ عن غسل الاموال
4	SWIFT	نظام تحويل الاموال الخارجية	القسم الدولي شعبة السويقت
5	WESTERN UNION	برنامج تحويل الاموال المحدودة الخارجية	فرع الكراةة - فرع الرشيد - فرع اربيل
6	RTGS	نظام تحويل الاموال بين المصارف	المدفوعات
7	ACH	نظام تحويل الاموال بين المصارف وقراءة الصكوك	الفرع الرئيسي - المدفوعات
8	CBS	نظام تبادل المعلومات الانتمائية	الانتمان
9	Smart clear	ربط أنظمة المدفوعات بالنظام البنكي	قسم المدفوعات

ب - الأنظمة المصرفية الثانوية

ت	اسم النظام	وصف النظام	القسم المسؤول عن النظام
1	Kaspersky S.C	نظام حماية وادارة اجهزة حاسوب الموظفين	تكنولوجيا المعلومات
2	Active Directory	نظام ادارة اجهزة حاسوب الموظفين	تكنولوجيا المعلومات
3	File Sharing	نظام خزن ومشاركة ملفات الموظفين	تكنولوجيا المعلومات
4	Off time Finger Print	نظام البصمة الموحد الخاص بالموظفين	الادارة والموارد البشرية



اثنا عشر: الحوكمة المؤسسية من منظور مجلس الإدارة

- تهدف حوكمة الشركات الى تحسين الأداء و بالتالي تعظيم قيمة المؤسسة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية السليمة ، ولهذا فأن الحوكمة ركزت على دور المجلس و لجانته في العملية الرقابية و حددت واجباته و مسؤولياته و كذلك واجبات و مسؤوليات لجانته المختلفة و شروط الملاءمة لأعضائه و كذلك دور الادارة التنفيذية و الملاءمة لأعضائها، كما ركزت على موضوع الفصل بين الادارة و الملكية ، كما حددت حقوق كل من أصحاب المصالح و ركزت على النزاهة في التعامل معهم .
- قام المصرف بوضع دليل للحوكمة المؤسسية و تم إعتماده من مجلس الادارة، وهذا الدليل ينسجم مع دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي ، و كذلك تم أعتماذ موثيق لجان المجلس المختلفة ، و تم وضع السياسات و الاجراءات اللازمة لأعمال المصرف و إعتماذها من المجلس ، كما قام المجلس باعتماذ استراتيجية للمصرف للسنوات القادمة و حدد الأهداف العامة للمصرف و الأهداف الخاصة لكل سنة من السنوات التي على المصرف تحقيقها ، كما عزز المصرف من دور الادارات الرقابية و إستقلاليتها مثل قسم الرقابة و التدقيق الشرعي الداخلي ، و إدارة المخاطر و الأمتثال و غسل الأموال و ذلك لأنشاء بنية أساسية قوية رقابية في المصرف . و قام بوضع هيكل تنظيمي مناسب للمصرف يحدد خطوط الأتصال و السلطات، و يسعى المصرف دوماً الى تعزيز الحوكمة المؤسسية .
- بلغ عدد جلسات مجلس الإدارة (16) جلسة خلال الفترة من 1/1/2018 و لغاية 31/12/2018 تضمنت (27) قرار معظمها خاصة باعداد السياسات و الاجراءات الخاصة بألية عمل الأقسام و اعتماد دليل للحوكمة المؤسسية إضافة الى تشكيل لجان منبذقه من مجلس الاداره و اخرى من الاداره التنفيذيه بما ينسجم مع توجيهات البنك المركزي العراقي و دليل الحوكمة المؤسسية و تنظيم موثيق عمل و مهام لهذه اللجان بعد تعيين رؤساء و اعضاء لها ، و تفعيل عمل هذه اللجان بموجب محضر اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2017/8/15 بجلسته الخامسة وهي كالاتي :

ت	اسم اللجنة	عدد محاضر اجتماع اللجان
1	لجنة الحوكمة	2
2	لجنة الترشيح و المكافآت	7
3	لجنة ادارة المخاطر	9
4	لجنة إدارة الموجودات و المطلوبات	6
5	لجنة تقنيه المعلومات و الاتصالات	6
6	لجنة التدقيق (مراجعه الحسابات)	12



ثالث عشر: المنهجيات المتبعة لجذب الودائع الاجلة

- انطلاقاً من الدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي العراقي وحسب كتابه العدد 80/3/9 في 2019/2/20 والذي تضمن سعي المصارف الاسلاميه للوصول الى نسبة معيار الايداعات الاجله والتي ينبغي ان لا تقل عن 30% من اجمالي المطلوبات. لذا سعت ادارة المصرف لتقديم منتجات وخدمات مصرفيه جديده متوافقه مع الشريعة الاسلاميه لدعم عملية الشمول المالي والوصول الى نسبه متقدمه من معيار الايداعات الاجله وكالاتي :
- 1- المساهمه في مبادرة البنك المركزي العراقي (تمويل المشاريع الصغيره والمتوسطه).
 - 2- بيع مرابحات شراء الاثاث لموظفي الدوائر الحكوميه .
 - 3- استثمار اموال حسابات الاستثمار بمشاريع تنمويه قصيره ومتوسطه الاجل تقوم بتنفيذها شركات رصينه لضمان تحقيق عوائد مرتفعه تشجع على مثل تلك الحسابات .
 - 4- التوسع في عمليات فتح الاعتمادات وخطابات الضمان من خلال اعتماد الودائع الاجله ضمانات نقيه لتلك الكفالات .
 - 5- تقديم تسهيلات مصرفيه بضمان الودائع الاستثماريه والرواتب الموطنه .
 - 6- دراسة امكانية توطين الفواتير الاستهلاكيه (فواتير الكهرباء على سبيل المثال) لتحقيق الشمول المالي .

رابع عشر: العقود التي أبرمها المصرف مع الغير

ت	العقد	مبلغ العقد	تفاصيل العقد
1	عقد شركة (ICSFS)	\$500,000	مختصة في اعداد برامج الكمبيوتر وتوريدها وصيانة نضم برمجيات البنوك المتكاملة
2	عقد شركة (KPMG)	\$ 55,000	تقديم خدمات استشارية واستشارات تقييم المركز المالي ومكافحة غسل الاموال والامتنال وادارة المخاطر
3	عقد شركة بايو تك AML نظام غسل الاموال	\$ 45,000	نظام مراقبة الحركات اليومية والعمليات المشبوه لمكافحة عمليات غسل الاموال
4	عقد شركة دوت جو	\$ 20,000	لعمل المواقع الالكترونية للمصرف
5	عقد لطبع الصكوك	\$ 20,000	تجهيز دفاتر صكوك خاصة بالمصرف
6	عقد شركة مدار الارض	\$ 19,000	ماكينة لطبع وتوفير الصكوك
7	عقد شركة فالكون الامنية	\$ 5700	يقدم الخدمات الامنية المتمثلة بالحراسه الثابتة
8	عقد كاسير سكاى	\$ 3,160	عقد توريد وتشغيل وتطبيق تراخيص مكافحة الفيروسات
9	عقد بدالة فرع اربيل	\$ 1750	تجهيز بدالة نوع بانسونك مع ربطها بموقع بغداد
10	مجموع اقيام عقود الأيجار لفروع المصرف بضمنها الفرع الرئيسي و الإدارة العامة	528 مليون دينار	عقود ايجار
11	عقد تدقيق الحسابات	30 مليون دينار	تم التعاقد مع شركة خليل ابراهيم العبدالله وشركة هاشم سليم متمره
12	عقد خطوط الهواتف	350 الف دينار	خط فاتورة / شركة زين



خامس عشر : الشمول المالي

- يعد البنك المركزي العراقي هو الداعم الرئيسي لتطبيق مبدأ الشمول المالي عن طريق وضع قواعد و تشريعات لتيسير اجراءات المعاملات المصرفية بكافة اشكالها و الموافقة على اتاحة خدمات مالية مبسطة و مختلفة لجميع فئات المجتمع ، سواء ان كانت مؤسسات او افراد لادارة اموالهم و مدخراتهم بشكل سليم و أمن من خلال القنوات الشرعية (المصارف) وباسعار مناسبة للجميع و يكون سهل الحصول عليها بما يضمن عدم لجوء الاغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لاية رقابة و اشراف . وان البنك المركزي يسعى لتعميم مفهوم الشمول المالي عبر القطاع المصرفي و ذلك بالطلب من المصارف باستخدام انظمة الدفع الالكترونية الحديثة لغرض تحقيق دور الشمول المالي والنمو الاقتصادي و تقليل الفقر و تحقيق اهداف التنمية المستدامة لحماية المستهلك و تمويل المشاريع المتوسطة و الصغيرة و توفير المنتجات المالية .

- ومن مزايا الشمول المالي :

- خلق قاعدة بيانات لكل السوق .
- يقلل من عملية طبع الاموال (الاوراق النقدية) و يخلق نوع من الامان .
- يقلل عملية الفساد و الرشوة .
- ادخال السوق الغير رسمي الى القطاع المصرفي .
- توطين الرواتب و يسعى المصرف الى كسب ثقة المواطنين و خصوصاً موظفي دوائر الدولة و توطين رواتبهم تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي مما يتيح للموظف امكانيات كثيرة مثل اختصار الوقت و الجهد و الكلفة في التعاملات المالية المختلفة و مغادرة التعامل بالنقد و مخاطره .

سادس عشر : السياسة المحاسبية

يعتمد المصرف مبدأ الأستحقاق في سياسته المحاسبية سواء بقيد الأيرادات والمصروفات أو في أعداد الحسابات الختامية، كذلك يطبق مصرفنا وللسنة الثانية معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كأساس في تبويب حساباته و تنظيم سجلاته وفي اعداد البيانات والكشوفات و تنظيمها وفق ما تقتضيه أحكام القوانين والتعليمات النافذة .

وفي الختام يتوجه مجلس الادارة بأسمى آيات الشكر والعرفان الى مساهمي المصرف ومنتسبيه الذين تفانوا من اجل استمرارية عمل هذا المصرف ، والى ادارة البنك المركزي العراقي على رعايتها للاسرة المصرفية التي ساهمت في تطوير القطاع المصرفي .

متمنين للجميع دوام التوفيق

أحمد عبد المجيد جمعه
رئيس مجلس الإدارة



دريد ياسين حمدان
المدير المفوض





بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية

عن الفترة المالية المنتهية 31/كانون الاول لسنة 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين
وعلى اله وصحبه وسلم،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وفقاً لقرار الهيئة العامة لمصرف العربية الاسلامي القاضي بتعيين هيئة رقابة شرعية للمصرف، واستنادا للنظام الاساسي للمصرف ولخطاب التكليف الموقع معنا، تتقدم هيئة الرقابة الشرعية لحضراتكم بتقريرها السنوي عن الفترة المالية المنتهية في 31 الاول كانون اول لسنة 2018.

- لقد قامت الهيئة بمراقبة العقود المتعلقة بالمعاملات والاتفاقيات التي ابرمها المصرف خلال عام 2018 والمبادئ المستخدمة في معاملاته وذلك لابداء رأي فيما اذا كان المصرف ملتزماً باحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وكذلك بالفتاوى والارشادات التي تم اصدارها من قبل الهيئة.
- قامت الهيئة بالمراقبة اللازمة من خلال فحص التوثيق والاجراءات المتبعة من المصرف على اساس اختبار كل نوع من انواع العمليات التي يقوم بها المصرف، كما قامت الهيئة بالحصول على المعلومات والبيانات والتفسيرات والاطلاع على الدفاتر والسجلات التي طلبتها والتي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بادلة تكفي لاعطاء تأكيد معقول بان معاملات المصرف لم تخالف الضوابط والاحكام الشرعية والفتاوى الصادرة.
- قامت الهيئة بتوضيح عدد من المسائل المصرفية الجديدة وبيان الحكم الشرعي فيها.
- قامت الهيئة بالاجابة على جميع الاستفسارات التي عرضت عليها ذات العلاقة واصدرت الفتاوى اللازمة.
- قامت الهيئة بمراقبة مدى امتثال المصرف لاحكام الشريعة الاسلامية وقانون المصارف الاسلامية رقم (43) لسنة 2015 و المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والاسلامية .
- اطلعت الهيئة على التقارير التي اعدتها قسم الرقابة والتدقيق الشرعي عن نشاطات وعمليات المصرف، وكذلك على الملاحظات والمقترحات التي قدمها القسم وما اتخذته الادارة التنفيذية للمصرف بشأنها من اجراءات.



- راجعت الهيئة الميزانية العامة للمصرف كما هي في 2018/12/31 وقائمة الدخل للفترة المنتهية في 2018/12/31 والايضاحات حول البيانات المالية باعتبارها تقدم صورة شاملة عن عمل المصرف ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما اطلعت عليه.
- تتمثل مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية في ابداء رأي مستقل وبيان الحكم الشرعي وفقا لضوابط واحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، وتقع مسؤولية التنفيذ وفقا لفتاوي واحكام الشريعة الاسلامية على ادارة المصرف، وبناء عليه فانه في رأينا أن:
 - العقود والمعاملات التي نفذها المصرف خلال عام 2018 والتي اطلعنا عليها تمت وفقا للضوابط والاحكام الشرعية.
 - كافة الإيرادات التي تحققت كانت من مصادر تتوافق مع الضوابط والاحكام الشرعية.
 - ان مسؤولية اخراج الزكاة تقع على المساهمين فليس لدينا حولها اي ملاحظات شرعية.

حرر هذا التقرير يوم الاثنين تاريخ 10 شعبان 1440 هـ الموافق 15 نيسان لسنة 2019

نسال الله العلي القدير ان يحقق لنا الرشاد والسداد
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

م. م. فاروق شلتاغ مهدي

رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية



مريم عبدالهادي عباس
عضو هيئة

مها يحيى صيهود
عضو هيئة

عبد القادر مهدي صالح
عضو هيئة

احمد صالح حسين
عضو هيئة



السادة اعضاء الهيئة العامة لمصرف العربية الاسلامي المحترمين
م / التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات كما في 31 / 12 / 2018

تحية طيبة ...

استنادا الى احكام المادة (24) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون المصارف الاسلامية رقم (43) لسنة 2015 والتعليمات الصادرة بموجبه ، نقدم فيما يلي التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (لجنة التدقيق) لعام 2018 حيث تضمن هذا التقرير وبشكل موجز نتائج اعمال اللجنة في مجال مراجعتها لعمليات التدقيق الشامل للعمليات المالية للفترة المذكورة، وكما يلي:

1- تم التأكد من ان البيانات المالية لمصرف العربية الاسلامي لعام 2018 معدة بمقتضى احكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل ، والتزم المصرف بالتشريعات واللوائح وتعليمات البنك المركزي المتعلقة بهذا الخصوص ، وقد حصلنا على تأكيدات بان البيانات المالية والايضاحات تعكس الوضع المالي الحقيقي للمصرف ، كما تم التأكد من ان القوائم المالية لعام 2018 تضمنت كافة المعلومات والايضاحات التي كانت برائنا ضرورية لحماية المساهمين والمودعين واصحاب المصالح الأخرى و كانت معدة طبقا للتشريعات واللوائح والتعليمات السارية ذات العلاقة و وفقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، ومعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

2- تم مراجعة المؤشرات المالية للمصرف وتبين انها تعكس سلامة ومثانة الوضع المالي للمصرف ، حيث بلغت نسبة السيولة 139 % في حين أن الحد الأدنى للنسبة المعيارية 30 % كما بلغت نسبة كفاية راس المال 271 % في حين أن الحد الأدنى للنسبة المعيارية 12 % اما نسبة تغطية السيولة LCR فقد بلغت 473 % وصافي التمويل المستقر NSFR بلغت 280 % في حين ان الحد الأدنى للنسبة المعيارية 100 %.

3- تم التأكد من ان النظام المحاسبي المستخدم وانظمة المعلومات والمجموعة الدفترية والسجلات المستخدمة مطابقة ومتفقة مع متطلبات مسك الدفاتر حيث تضمنت حسب تقديرنا تسجيل الموجودات والمطلوبات والاستخدامات والموارد كافة ، وانها تمكن المصرف من اعداد بيانات مالية سليمة وان التقارير المستخرجة تتسم بالدقة والاعتمادية والوضوح ووفق احكام الشريعة الاسلامية واللوائح والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية .

4- تم التأكد من قيام قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي الى جانب السادة مراقبي الحسابات بعملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية والمخزنية وانها



- تمت بشكل سليم وكانت نتائج الجرد مطابقة للسجلات المساعدة وان عملية التقييم تمت وفقا للاسس والاصول والمبادئ المحاسبية المعتمدة.
- 5- تم مراجعة خطة التدقيق الداخلي للمصرف لعام 2018، وتبين انها كافية وشاملة، كما تم مراجعة نتائج تدقيق قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي خلال عام 2018 على اقسام المصرف وانشطته المصرفية ووحداته المختلفة وفروعه وتم التأكد من انها تمت حسب خطة التدقيق السنوية المقررة، علما بان نتائج التدقيق بينت سلامة العمليات المصرفية وانها كانت وفقا للسياسات والاجراءات المقررة من مجلس الادارة وانها لا تعرض المصرف الى مخاطر مرتفعة.
- 6- كما قامت اللجنة بمراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف وتاكدت من كفايتها وسلامتها .
- 7- كذلك تمت مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الخارجي للمصرف وتاكدت اللجنة من انه شامل ويغطي كافة الانشطة والمخاطر التي يتعرض لها المصرف.

وفي الختام نقدم شكرنا لجميع الحاضرين
ولكم فائق الاحترام والتقدير

huda

رئيس لجنة مراجعة الحسابات
هدى عبد الوهاب حسن



هاشم سليم متمره

محاسب قانوني ومراقب حسابات

صنف اول رقم الاجازة 58

Chs.mutammara@yahoo.com

07708856522-07902242992

شركة خليل ابراهيم العبد لله وشركاؤه

لمراقبة وتدقيق الحسابات

صنف اول رقم الاجازة 285

khalelaccounting@yahoo.com

07703281753-07507497014

الرقم: 1251/2
التاريخ: 2019/5/9

السادة مساهمي مصرف العربية الاسلامي المحترمين م/ تقرير مراقب الحسابات المستقل عن البيانات المالية لمصرف العربية الاسلامي

الرأي:

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لمصرف العربية الاسلامي ، والتي تتضمن :-
كشف المركز المالي كما في 2018/12/31 ، وكشف الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر ، كشف
التغير في حقوق الملكية ، كشف التدفق النقدي للفترة المنتهية بذات التاريخ ، والايضاحات عن البيانات
المالية ، بما فيها ملخص السياسات المحاسبية المهمة .

**وبرأينا ، ومع مراعاة نتائج التدقيق المبينة لاحقا في هذا التقرير ، فإن البيانات المالية للمصرف
تعرض بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للمصرف كما في
2018/12/31 ، وأدائه المالي ، وتدفعاته النقدية للفترة المنتهية بذات التاريخ بموجب معايير المحاسبة
المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، ومعايير التقارير المالية
الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية .**

أساس الرأي:

لقد تم تنفيذ عمل التدقيق استنادا إلى معايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات
المالية الإسلامية (AAOIFI) و معايير التدقيق الدولية الصادرة عن اتحاد المحاسبين الدولي ، وإن
مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير قد تم شرحها لاحقا في فقرة مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية
في هذا التقرير .

ونحن مستقلون عن المصرف حسب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الواردة في
قواعد السلوك المهني . ولقد أدينا مسؤولياتنا بموجب تلك المتطلبات .

ونعتقد بأن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا .

نتائج التدقيق المهمة:

لقد أظهرت نتائج التدقيق التي قمنا بها الإيضاحات والملاحظات التالية:

1 - المعايير الدولية :-

أ- تم أعداد تنظيم الميزانية العامة والحسابات الختامية للسنوات 2016 / 2017 / 2018 وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) كما نظمت وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية (AAOIFI) .
ب - اما بالنسبة لادوات التمويل الاسلامي فقد تم تقييم الضوابط الخاصة بذلك استرشاداً بمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية الواردة بكتاب البنك المركزي العراقي رقم 289/3/9 في 2018/8/1 .

ج - لم يتخذ المصرف الاجراءات الخاصة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) (IAS) الانخفاض في قيمة الاصول وخاصة الارض المملوكة للمصرف والبالغة (10) مليار دينار والضمانات الصلبة والعقارات العائدة للزبائن .

2 - النقدية :-

أ- بلغ رصيد النقدية (192) مليون دينار كما في 2018/12/31 وهو يزيد عن رصيد السنة السابقة بنسبة 26 % ويعود سبب ذلك الى الزيادة في الودائع والحسابات الجارية الدائنة .
ب- بلغ رصيد نقد لدى المصارف الخارجية (39) مليار دينار كما في 2018/12/31 وهو يشكل 15% من رأس مال المصرف ، علماً ان النسبة المسموح بها من قبل البنك المركزي تبلغ 20% .
ج - بلغت نسبة السيولة النقدية 213% (نسبة النقد الى الودائع والحسابات الجارية الدائنة) وهي نسبة ممتازة ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تدل على عدم الاستثمار الامثل للموارد المتاحة .

3- الاستثمارات :-

أ- بلغ رصيد الاستثمارات (25) مليار دينار كما في 2018/12/31 .
ب- يمثل الرصيد اعلاه رأس مال ثلاث شركات تأسست في شهر كانون الاول 2018 وهي :-
اولاً- الشركة العربية للاجارة المحدودة برأسمال قدره (7) مليار دينار .
ثانياً- شركة الخيول العربية للاستثمارات الزراعية والحيوانية المحدودة برأسمال قدره (8) مليار دينار .
ثالثاً- شركة الجزيرة العربية للاستثمارات العقارية برأسمال قدره (10) مليار دينار .
ج - حصلت موافقة البنك المركزي على تأسيس الشركات اعلاه بموجب الكتاب المرقم 22984/3/9 في 2018/10/3 .
د - لم يتم اعداد تنظيم الميزانيات والحسابات الختامية للشركات الثلاث اعلاه بسبب قصر فترة التأسيس وحصلت موافقة مسجل الشركات على دمج حساباتها مع السنة المالية المقبلة 2019 بموجب الكتاب المرقمة 4904 و 5199 و 5200 في 2019/2/21 و 2019/2/25 على التوالي .
رابعاً - تم اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للشركات الاستثمارية المؤسسة اعلاه .

4 - التمويل الاسلامية:-

- أ- بلغت التمويل الاسلامية (103) مليار دينار كما في 2018/12/31 قبل تنزيل مخصص التدني وهي تزيد عن رصيد السنة السابقة بمقدار (7) مليار دينار .
- ب- ان معظم التمويل الاسلامية هي تمويل بالمضاربة والمشاركة يقوم بموجبها البنك بالمساهمة في راس المال وتدرج هذه بالقيمة العادلة بالمقابل المدفوع بعد حسم التدني حسب مامبين ادناه

نوع التمويل	عدد الزبائن	مبلغ التمويل مليار دينار	النسبة
تمويل مشاركة افراد	3	42	%41
تمويل مضاربة / شركات	3	23	%22
تمويل مضاربة / افراد	14	38	%37
المجموع	20	103	%100

- ج - لاحظنا ان الضمانات الخاصة بالمضاربات البالغة (61) مليار دينار قسماً منها هي ضمانات غير صلبة خلافاً لتعليمات البنك المركزي العراقي رقم 209/2/9 في 2014/9/14 كما مبين ادناه :

عدد الزبائن	مبلغ المضاربات مليار دينار	نوع الضمانات
1	20	خمس مضاربات بضمان صلب (رهن تاميني على عقار)
16	41	17 مضاربة بضمانات ضعيفة (كمبيالة + صك)
17	61	المجموع

- عليه نوصي بضرورة اخذ ضمانات صلبة (عقارات) عند منح التمويل مستقبلاً وفقاً لتعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (4) لسنة 2010 وذلك حفاظاً على اموال المصرف .

- د - بلغت نسبة التمويل الاسلامية الى الودائع %114 - علماً ان النسبة في السنة السابقة كانت 640 % نوصي بضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي بهذا المجال والنسبة الاسترشادية المسموح بها وهي %70 .

هـ - تم تمديد 12 مضاربة بقيمة (18.5) مليار دينار خلال السنة 2018 لمره واحدة بعد التسديد النقدي لعوائد المضاربات السنوية . علماً ان اجمالي العوائد السنوية بلغ (1,029) مليار دينار .

و- ان اجمالي مبالغ التمويلات المسدده بلغ (12558) مليون دينار منها (6350) مليون دينار مضاربات مسدده بالكامل كما في 2018/12/31 .

ز - لاحظنا قيام المصرف بتعزيز قسم كبير من التمويلات الاسلامية للزبائن بالوثائق الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية والبيانات المالية التي تفصح عن المركز المالي للزبون وفقاً للمادة (15) من تعليمات رقم 4 لسنة 2010 وحسب توجيهات البنك المركزي بموجب كتابه المرقم 9636/ 3/9 في 2018/4/25 .

ح - نوصي بضرورة توسيع القاعدة الائتمانية لتجنب مخاطر التركيز والتنوع في مدد الائتمان .

ط - ان محضر مجلس الادارة رقم 16 بتاريخ 2018/12/27 قرر زيادة نسبة الضمانات لتصل الى 100% في شركات التوسط لبيع وشراء العملة الاجنبية .

ي - كما قرر مجلس الادارة في محضر رقم 16 تشكيل لجنة لتقييم العقارات الضامنة للتمويلات الاسلامية الممنوحة الى الزبائن , ولم نطلع على التنفيذ الفعلي لتلك الاجراءات .

ك - نوصي بضرورة تنوع التمويلات الاسلامية حسب المعايير (AAOIFI) مثل المراجحات والسلم والسلم الموازي والاجارة والاستصناع والاستصناع الموازي واصدار شهادات الايداع الاسلامية (ICD) لتكون اداة اسلامية فاعلة واداة تمويل واستثمار وفقاً لمبادرة البنك المركزي العراقي .

ل- كما نوصي بعدم الدخول في منح تمويلات طويلة الاجل وذلك للحفاظ على عوائد نقدية سنوية خاصة وان المصرف لازال في بداية السنوات الاولى في نشاطه .

م - نوصي بضرورة اخذ موافقة البنك المركزي على منح الائتمان للزبون عباس محمد علي خورشيد والذي هو احد اعضاء مجلس الادارة .

5- الائتمان التعهدي :-

أ- بلغت خطابات الضمان (7,500) مليار دينار كما في 2018/12/31 والتأمينات المستلمة (1,125) مليار دينار ان ذلك يوشر الى ضعف شديد في هذا المجال - مما يتطلب تفعيل هذا النشاط لتحقيق موارد اساسية للمصرف .

6- الموجودات الثابتة :-

أ- ان رصيد كلفة الموجودات الثابتة البالغ (14,891) مليار دينار كما في 2018/12/31 يزيد عن رصيد السنة السابقة بنسبة 29% - وان معظم الزيادة تمثل الاضافات في البناء والانشاء على تحسينات المباني .

ب- ان تحسينات المباني معظمها تشمل الادارة العامة والفرع الرئيسي والباقي هو يخص فروع الكرادة والرشيد واربيل .

7- مشاريع تحت التنفيذ :-

بلغ رصيد هذا الحساب (8,515) مليار دينار وكما في 2018/12/31 وهو يقل بنسبة 15% من رصيد السنة السابقة ومعظم هذا الرصيد يمثل دفعة مقدمة لإنشاء مبنى للادارة العامة والفرع الرئيسي في منطقة الجادرية . ولم نطلع على نسب الانجاز الفعلية لغاية 2018/12/31 والموازنة التخطيطية للمبنى والتي تؤثر كلفة الانشاء وزمن الانجاز .

8- ودائع العملاء :-

أ- بلغ رصيد ودائع العملاء (90,750) مليار دينار كما في 2018/12/31 وهو يزيد عن السنة السابقة بنسبة 511% - وهذا مؤشر جيد مما يتطلب تحسين نوع الخدمة المقدمة للزبائن لجلب المزيد من الودائع .

ب- لاحظنا اعتماد المصرف على الودائع غير الاساسية مما يتطلب جذب الودائع الاساسية بغية تلافى المخاطر الاساسية .

ج - كما ان نسبة الادخار الى مجموع المطلوبات بلغت 2% كما في 2018/12/31 علما ان النسبة المسموح بها يجب ان لا تقل عن 30% حسب تعليمات البنك المركزي بموجب كتابه المرقم 80/3/9 في 2019/2/20 الصادر من قسم مراقبة المصارف الاسلامية بخصوص الودائع الاجلة .

9- القروض الدائنة :-

تم استلام قرض من البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة قدره (500) مليون دينار كما في 2018/4/8 - وتم استقطاع (50) مليون دينار خلال السنة 2018 من قبل البنك المركزي - علما ان المصرف قام باستخدام القرض اعلاه وفقاً للاهداف المخصص بداية سنة 2019 .

10- حساب الارباح والخسائر :-

أ- بلغت نتيجة النشاط (الارباح) قبل الضريبة ربحاً قدره (767) مليون دينار . علما بان خسارة السنة السابقة بلغت (2,760) مليون دينار .

ب- برأينا ان الربح السنوي المتحقق من هذا النشاط متدني وليس بالمستوى المطلوب - وقد بينت لنا الادارة ان المصرف لازال في السنوات الاولى من نشاطه وسوف يتم اتخاذ كافة الاجراءات لتحقيق الخطة الاستراتيجية خلال السنة المالية القادمة 2019 .

ج - نوصي بضرورة عدم توزيع الفائض المتراكم والبالغ (350) مليون دينار - الى حين اطفاء كافة الخسائر المتراكمة بغية المحافظة على القيمة الاسمية لرأس المال .

د- بلغت نسبة الإيرادات الأساسية 23% من إجمالي الإيرادات مما يتطلب الدخول في الأنشطة التشغيلية المختلفة ذات المردود السنوي وتلأفي الدخول في النشاط التشغيلي ذو المردود طويل الأجل.

11- كفاية رأس المال :-

بلغت نسبة كفاية رأس المال (271%) وهي أعلى من النسبة الواردة في قانون المصارف والبالغة (12%) ويعود معظم سبب ذلك إلى ضعف نشاط الائتمان التعهدي وعدم احتساب مخاطر التشغيل .

12- نافذة المزداد :-

بلغت المشتريات من العملة الأجنبية من نافذة مزداد العملة لدى البنك المركزي العراقي (2111) مليار دينار عراقي كما مبين أدناه وقد اعتمد المصرف أسلوب تقديم كشف المستفيد الأخير حسب تعليمات البنك المركزي العراقي بكتابه ذي العدد 20016 في 2017/1/15 .

نوع المعاملة	المبلغ / دولار	المبلغ / الف دينار
حوالات	-	2,075,853,850
المزداد النقدي للمواطنين	-	16,386,300
المزداد النقدي لشركات الصيرفة	-	18,635,400
المجموع	-	2,110,875,550

13- الدعاوى القانونية :-

أيد لنا القسم القانوني في المصرف عدم وجود دعاوى قانونية من قبل الغير على المصرف - وان هنالك دعوى واحدة مقامة من المصرف على الغير بخصوص سرقة مبلغ قدره (300) الف دولار أمريكي ولا زالت الدعوى قيد المتابعة وتم التحوط لها بالمخصصات الكافية.

14- مكافحة غسل الأموال :-

أخذ المصرف الإجراءات لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 - وتم التعاقد مع إحدى الشركات (بايوتك) على وضع نظام (AML) خلال السنة 2017 . ولدى فحصنا تقارير الفصلية لاحظنا عدم وجود حالات الاشتباه .

15- إدارة المخاطر :-

لاحظنا من خلال التقارير الفصلية لإدارة المخاطر مايلي :-

أ- تم اجراء اختبارات الضغط وفقا لتعليمات البنك المركزي والواردة في كتابهم ذي العدد 330/6/9 في 2018/9/12 .

ب - عدم وجود نظام فعال آلي لتصنيف مخاطر العملاء المتعلقة بعمليات غسل الاموال .

16- تقارير مراقب الامتثال :-

تم فحص ومراجعة تقارير مراقب الامتثال للسنة موضوعة التدقيق وتبين لنا ان تنظيمها كان وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي .

17- الرقابة الداخلية :-

لدى فحص نظام الرقابة الداخلية تبين لنا ضرورة وجود برامج تدقيق مبنية على عملية تقييم المخاطر - كما نوصي بضرورة تحديث سياسة واجراءات تنظيم عمل نشاط التدقيق الداخلي واشراك موظفي قسم الرقابة الداخلية بدورات متخصصة .

18- التقرير الداخلي :-

تم اصدار تقرير داخلي من قبلنا (management letter) برقم 112 في 2019/1/7 وتمت مناقشة الملاحظات الواردة مع ادارة المصرف .

19- الخطة الاستراتيجية :-

استهدفت الخطة الاستراتيجية لعام 2018 المبالغ المخططة ادناه ويلاحظ وجود انحرافات بين الفعلي المتحقق والمخطط للسنة المالية 2018 وقد بينت لنا ادارة المصرف ان هناك مجموعة من الظروف الاقتصادية ادت الى وجود هذه الانحرافات .

اسم الحساب	المخطط (مليون دينار)	الفعلي (مليون دينار)	الانحرافات (مليون دينار)
الايرادات	13280	5767	(7513)
المصاريف	7217	4999	(2218)
صافي الربح	6063	767	(5296)
النقدية	120543	152831	32288
اجمالي التمويلات الاسلامية	142827	103481	(39346)
خطابات الضمان	13500	7500	(6000)
الحسابات الجارية الدائنة	33402	90016	56614
الادخار	742	207	(535)

19- الإفصاح عن الاجور المهنية :-

بلغت الاجور المهنية لمراقبي الحسابات (31) مليون دينار حسب ما يظهره كشف مصاريف التشغيل لعام 2018.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية :

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية حسب المتطلبات القانونية ومعايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكين إعداد البيانات المالية بحيث تكون خالية من التحريفات المهمة، سواء حدثت بسبب التلاعب والغش أو بسبب الأخطاء. وفي إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح حينما يتطلب الأمر عن القضايا المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ما لم تتجه الإدارة نحو تصفية المصرف أو إنهاء عملياته، أو حينما لا يوجد بديل واقعي آخر للقيام بذلك.

كذلك فإن أولئك المسؤولين عن الحوكمة مسؤولون عن الاشراف والمتابعة لعمليات الإبلاغ المالي .

مسؤولية المدقق عن تدقيق البيانات المالية:

تتمثل أهدافنا بالحصول على يقين معقول عما إذا كانت البيانات المالية بشكل عام خالية من التحريفات المهمة، سواء كانت ناتجة عن التلاعب والغش أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن اليقين المعقول هو مستوى عال من اليقين، لكن لا يضمن بأن التدقيق الذي نفذ من قبلنا بموجب معايير المراجعة الإسلامية ومعايير التدقيق الدولية يؤدي دائماً إلى كشف التحريفات المهمة حينما توجد. إن التحريف قد ينشأ من التلاعب والغش أو الخطأ ويعتبر مهما إذا ما كان يتوقع منه، بدرجة معقولة بصورة فردية أو مجمعة، أن يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستفيدين التي تتخذ استناداً إلى تلك البيانات المالية.

المعلومات الأخرى:

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي والتأكد من عدم وجود أي أخطاء جوهرية أو تضارب في المعلومات.

المتطلبات الأخرى :

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، ندرج ادناه الملاحظات التالية إيفاء بالمتطلبات القانونية المعتمدة في

العراق :

1. تم اعتماد برنامج محاسبي الكتروني نوع (BANKS) و قد تضمن حسب رأينا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ونفقات وايرادات المصرف، و كما ان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تضمن دقة هذه البيانات.

ان المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف والسجلات اليدوية متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت الموجودات والمتطلبات وموارد المصرف واستخدمات هذه الموارد.

2. ان عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية تمت بشكل سليم من قبل ادارة المصرف وبإشرافنا وان نتائج هذا الجرد جاءت مطابقة للسجلات وقد تم تقييم هذه الموجودات وفقا للأسس والمبادئ المحاسبية المعتمدة.
3. ان التقرير السنوي للإدارة وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس وجهة نظر ادارة المصرف .
4. ان البيانات المالية قد نظمت وفقا لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية والقوانين والتشريعات المرعية وهي متفقة تماما مع ما تظهره السجلات.

بغداد/ العراق

خليل ابراهيم العبد لله

محاسب قانوني ومراقب حسابات

khalelaccounting@yahoo.com

07703281753-0750749701



هاشم سليم متمره

محاسب قانوني ومراقب حسابات

Chs.mutamara@yahoo.com

07708856522-07902242992



مصرف العربية الإسلامية (ش م خ)
كشف المركز المالي كما في 2018/12/31

2017 ألف دينار	2018 ألف دينار	ايضاح	بيان
			الموجودات
134,750,117	152,831,803	4	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
17,149,853	39,300,009	5	أرصدة لدى المصارف
-----	25,000,000	6	الاستثمارات
94,118,917	101,332,497	7	تمويلات إسلامية (صافي)
372,015	397,108	8	موجودات أخرى
1,434,128	912,888	9	موجودات غير ملموسة
11,202,705	13,601,501	10	موجودات ثابتة (صافي)
10,070,013	8,515,000	11	مشروعات تحت التنفيذ
269,097,748	341,890,806		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
14,846,453	90,750,404	12	ودائع العملاء وذات الطبيعة الجارية
-----	450,000	13	قروض طويلة الاجل
1,012,500	1,125,000	14	تأمينات نقدية
4,944,940	34,434	15	مطلوبات أخرى
151,085	678,387	16	مخصصات
20,954,978	93,038,225		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
250,000,000	250,000,000		رأس المال المدفوع
64,155	80,461		احتياطيات/الزامي
(1,921,385)	(1,227,880)		أرباح /خسائر محتجزة
248,142,770	248,852,581		مجموع حقوق الملكية
269,097,748	341,890,806		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

أحمد عبد المجيد جمعه
رئيس مجلس الإدارة

دريد ياسين حمدان
المدير المفوض



رنا عبد السلام
المحاسب

خضوعاً لتقريرنا المرقم 4251 في 2019 /5/9 .

شركة خليل ابراهيم العبدالله
لمراقبة وتدقيق الحسابات
خليل ابراهيم العبدالله



هاشم سليم متمره
محاسب قانوني ومراقب حسابات



مصرف العربية الإسلامي (ش م خ)
كشف الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة المالية المنتهية في
2018/12/31

2017 ألف دينار	2018 الف دينار	ايضاح	بيان
			دخل العمليات
---	1,029,742	17	الدخل من التمويلات الاسلامية
94,314	244,878	18-أ	العمولات الدائنة
339,693	59,804	18-ب	تنزل : العمولات المدينة
(245,379)	185,074		الصافي
2,536,273	4,520,509	19	أرباح بيع و شراء العملات الأجنبية
16,813	31,494	20	إيرادات مصرفية متنوعة
2,307,707	5,766,819		إجمالي دخل العمليات
			مصروفات العمليات
1,021,974	1,046,186	21	رواتب الموظفين ومافي حكمها
945,967	1,506,127	22	مصاريف تشغيل
675,602	1,414,329	23	اندثار وإطفاء
50,706	75,899	24	ضرائب ورسوم
2,035,544	241,170	25	مخاطر الالتزامات التعهدية / النقدية
-----	100,000	26	مخاطر تقلبات اسعار الصرف
337,935	615,745	27	مصاريف أخرى
5,067,728	4,999,456		إجمالي المصروفات
(2,760,021)	767,363		الربح (الخسارة) قبل الضريبة
-----	383,682		ينزل: 20% من خسائر السنوات السابقة وفقا للمادة 11 من قانون الضرائب 113 المعدل لسنة 1983
(2,760,021)	383,682		صافي الربح (الخسارة) قبل الضريبة
-----	57,552		ينزل الضريبة 15%
(2,760,021)	326,130		صافي الربح (الخسارة) بعد الضريبة
-----	16,306		ينزل 5% احتياطي الزامي
-----	-----		بنود الدخل الشامل الاخر
-----	309,824		الفائض المتراكم
(2,760,021)	309,824		الدخل الشامل للسنة

مصرف العربية الإسلامي (ش م خ)
كشف التغير في حقوق الملكية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31

المبالغ بالآلاف الدنانير

بيان	رأس المال	احتياطي الزامي	الفائض المتراكم	الخسائر	إجمالي
الرصيد في بداية الفترة	250,000,000	64,155	980,618	(2,902,003)	248,142,770
الإضافات إطفاء الخسائر	----	-----	-----	383,681	383,681
صافي ارباح السنة الحالية	----	16,306	309,824	-----	326,130
الرصيد في 2018/12/31	250,000,000	80,461	1,290,442	(2,518,322)	248,852,581

كشف التغير في حقوق الملكية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31

المبالغ بالآلاف الدنانير

بيان	رأس المال	احتياطي رأسمالي	الفائض المتراكم	الخسائر	إجمالي
الرصيد في بداية الفترة	250,000,000	64,155	956,368	(141,982)	250,878,541
الإضافات خلال الفترة	-----	----	-----	-----	-----
التسويات القيدية	-----	-----	24,250	-----	24,250
يضاف صافي خسارة/الربح للسنة الحالية	-----	-----	-----	(2,760,021)	(2,760,021)
الرصيد في 2017/12/31	250,000,000	64,155	980,618	(2,902,003)	248,142,770

مصرف العربية الإسلامي (ش م خ)
كشف التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31

المبالغ بالآلاف الديناري

2017	2018	بيان
(2,760,021)	326,130	الدخل الشامل للسنة/ بعد الضريبة
		تعديل البنود غير النقدية
-----	383,682	اطفاء الخسائر
675,602	1,414,329	الاندثار والاطفاء للسنة الحالية
(2,084,419)	2,124,141	(1) الدخل بعد التعديلات
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(94,118,917)	(7,213,580)	نقص/الزيادة في التمويلات الاسلامية
(370,015)	(25,093)	نقص/الزيادة في الموجودات اخرى
14,259,173	75,903,951	نقص /الزيادة في ودائع العملاء
1,012,500	112,500	نقص/الزيادة في التأمينات النقدية
4,887,740	(4,910,506)	الزيادة/النقص في المطلوبات الاخرى
26,866	500,436	النقص في المخصص
(74,302,653)	64,367,708	(2) صافي التدفقات النقدية في الانشطة التشغيلية
		الانشطة الاستثمارية
(858,272)	119,141	الزيادة في الموجودات الملموسة وغير الملموسة
	(25,000,000)	الزيادة في الاستثمارات
(11,351,566)	(3,400,467)	الزيادة في الموجودات الثابتة
(8,659,311)	1,555,013	الزيادة في مشاريع تحت التنفيذ
(20,869,149)	(26,726,313)	(3) صافي التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية
		الانشطة التمويلية
-----	450,000	قروض/ دائنة
-----	16,306	احتياطيات
-----	466,306	(4) صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(97,256,221)	40,231,842	صافي التدفقات النقدية (4+3+2+1)
249,156,191	151,899,970	النقد في بداية السنة
151,899,970	192,131,812	النقد في نهاية السنة

مصرف العربية الإسلامي (ش م خ)
كشف الإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في
2018/12/31

1. معلومات عامة:

بتاريخ 2015/10/22 قررت الهيئة العامة للشركة العربية المتحدة للتحويل المالي (مساهمة خاصة) تغيير الشركة الى مصرف اسلامي وزيادة راسمالها الى (250) مليار دينار عراقي , و ذلك لغرض مزاوله الاعمال المصرفية والنشاطات المالية وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية وقانون المصارف الاسلامية رقم (43) لسنة 2015. وقد حصلت موافقة البنك المركزي العراقي على ذلك بكتابهم المرقم 9847 في 2016/6/20 كما حصلت موافقة دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة بموجب كتابهم المرقم 605 في 2016/1/11, كما باشر المصرف أعماله المصرفية في 2016/10/2.

2 . تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

1-2 المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية الجديدة و المعدلة المطبقة دون أن

يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية المعدلة التالية في هذه البيانات المالية الموحدة , لم يكن لتطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية المعدلة اي تأثير مادي على المبالغ المعلنة للفترة الحالية او الفترات السابقة الا انها قد تؤثر على احتساب المعاملات او الترتيبات المستقبلية .

- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 " ضريبة الدخل " المتعلقة بالأعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة مقابل الخسائر غير المحققة .
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 " بيان التدفقات النقدية " لتقديم افصاحات تمكن مستخدم البيانات المالية من تقييم التغيرات و الالتزامات الناشئة عن الأنشطة التمويلية .
- التعديلات للمعيار رقم 12 من المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية المتعلق بمتطلبات الافصاح عن الحصص في منشآت اخرى .

2-2 المعايير الجديدة والمعدلة المصدرة لم يتم تفعيلها بعد

لم يتم المصرف بشكل مسبق بتطبيق المعايير الجديدة والمعدلة التالية التي صدرت ولم تفعل بعد :

المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة تسرى على الفترات السنوية التي تبدأ في
أو بعد :

1 كانون الثاني 2018

المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية " عقود الايجار": يحدد المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية كيفية قيام الجهة المعدة للتقارير وفقاً للمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية بالأعتراف وقياس وعرض والافصاح عن عقود الايجار . يقدم هذا المعيار نموذج محاسبي للمستأجر يتطلب من المستأجرين الاعتراف بالموجودات والمطلوبات لكافة عقود الايجار ما لم يكن أجل عقد الايجار 12 شهر أو أقل , أو كانت الموجودات ذات الصلة قيمتها منخفضة . يواصل المؤجرون تصنيف عقود الايجار كعقود أيجار تمويلي أو تشغيلي , مع عدم تغيير جوهر في النموذج المحاسبي للمؤجر وفقاً للمعيار رقم 16 من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية عن سابقة , المعيار المحاسبي الدولي رقم 17.

1 كانون الثاني 2018

المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 " العقارات الاستثمارية " :
قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل المتطلبات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 العقارات الاستثمارية حول التوقيت الذي يتعين فيه على الشركة تحويل احد العقارات الى او من العقارات الاستثمارية . يتم التحويل فقط عندما يكون هناك تغيير فعلي في الاستخدام – أي أن الاصل يفي أو لم يعد يفي بتعريف العقار الاستثماري ويوجد دليل على التغيير في الاستخدام . أن نية الادارة فقط للتغيير لا تدعم عملية التحويل .
2-3 المعايير الجديدة والمعدلة والمصدرة ولم يتم تفعيلها بعد (تابع)
المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 "الاستثمار في شركات زميلة وانتلافات مشتركة" قد يفضل المستثمر في شركة غير استثمارية الابقاء على احتساب القيمة العادلة المتبع من قبل شركة زميلة لشركة استثمار أو انتلاف مشتركة مع شركة استثمار على شركاتها التابعة . ويمكن إتخاذ هذا الاختيار بشكل منفصل لكل شركة زميلة أو انتلاف مشترك للاستثمار . التفسير رقم 22 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية "المعاملات بالعملات الاجنبية والمقابل المدفوع مقدماً " . عندما يتم دفع او قبض الثمن مقدماً بعملة اجنبية لبند قد يكون هذا البند اصل او مصروفات او ايرادات المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 " تأثيرات التغييرات في اسعار صرف العملات الاجنبية " ليس واضحاً بشأن كيفية تحديد تاريخ المعاملة لتحويل البند ذي الصلة . الامر الذي ادى الى تنوع الممارسات المتبعة بشأن سعر الصرف المستخدم لتحويل بند ذي صلة . ومن ثم يوضح التفسير 22 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية تاريخ المعاملة بأنه هو التاريخ الذي تعترف به الشركة مبدئياً بالدفع المسبق او الايرادات الاجلة الناتجة عن الثمن المدفوع مقدماً بالنسبة للمعاملات التي تنطوي على دفعات و مقبوضات متعددة فان كل مبلغ مدفوع او مقبوض يكون له تاريخ معاملة منفصلة .

المعيار رقم (9) من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية " الادوات المالية "

اصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية في تموز 2014 الاصدار النهائي للمعيار رقم (9) من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية " الادوات المالية " الذي يحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39: الادوات المالية : الاعتراف والقياس وجميع الاصدارات السابقة من المعيار رقم (9) من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية . يشمل المعيار المعدل ثلاث سمات دولية لاعداد التقارير المالية على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2018 او بعد ذلك التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر .

محاسبة التحوط:

يتضمن المعيار رقم (9) من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية قواعد جديدة لمحاسبة التحوط تهدف الى ملائمة محاسبة التحوط مع ممارسات إدارة المخاطر . يتضمن المعيار رقم (9) من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية خيار سياسة محاسبية لتأجيل تطبيق المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية " محاسبة التحوط " و مواصلة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 محاسبة التحوط . قرر المصرف ممارسة خيار السياسة المحاسبية إلا أنه سوف يقوم بتطبيق الافصاحات المعدلة بمحاسبة التحوط المطلوبة بموجب التعديلات المتعلقة بالمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على المعيار رقم (7) من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية " الادوات المالية : الافصاحات " في البيانات المالية التالية .

أنخفاض القيمة:

يقدم الاصدار النهائي للمعيار رقم (9) من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية نموذجاً فردياً جديداً لقياس خسائر أنخفاض القيمة لجميع الموجودات المالية بما فيها القروض وسندات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الأخرى . يستبدل المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية النموذج الحالي " الخسائر المتكبدة " من المعيار المحاسبي الدولي 39 بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة " المقرر تطبيقه مستقبلاً . وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة من خلال ضرب احتمالية التعثر في السداد , تقدير الخسائر باحتمال التعثر و تقدير التعرضات عند التعثر . قام المصرف بوضع منهجيات ونماذج تأخذ بالاعتبار الحجم النسبي و مدى تعقد المحافظ الاستثمارية .

يشمل نموذج خسائر الائتمان الموقعة منهج ثلاثي المراحل يركز على التغير في الجودة الائتمانية للموجودات المالية منذ الاعتراف المبدئي تعكس خسائر الائتمان المتوقعة القيمة الحالية للعجز في النقد المتعلق بحالات التعثر عن السداد أما (1) على مدى فترة الاثنى عشر شهراً التالية او (2) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بناء على التغيرات الائتمانية عن البداية .

- بموجب المرحلة 1- في حالة عدم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي سوف يتم قيد مبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً .
- بموجب المرحلة 2- في حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن لا تعتبر الادوات المالية قد تعرضت لانخفاض القيمة من حيث الائتمان سوف يتم قيد مبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة بناء على المدة المرجحة لاحتمالية التعرض للتعثر .
- بموجب المرحلة 3- في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير سوف يتم تصنيف هذه الادوات المالية كائتمان تعرض لانخفاض القيمة و سوف يتم قيد مبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لعمر الموجودات المالية .

يمثل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة نظرة مستقبلية يقتضي الاستناد الى توقعات معقولة ومحتملة للظروف الاقتصادية المستقبلية عند التحديد الزيادات الجوهرية لمخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة .

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:

يتم اجراء تقييم للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على اساس نسبي . لتقييم ما اذا كانت مخاطر الائتمان لأصل مالي زادت بصورة جوهرية منذ بداية نشأة الاصل المالي يقوم المصرف بمقارنة مخاطر التعثر على مدى العمر المتوقع للأصل المالي في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر المماثلة عند بداية نشأة الاصل المالي بأستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية التي يتم استخدامها في عمليات ادارة المخاطر المتبعة حالياً لدى المصرف ، سوف يتم تقييم التغير في مخاطر الائتمان في تاريخ كل تقرير بصورة منفردة وعلى مستوى القطاعات بالنسبة لحالات التعرض الفردي .

العوامل الاقتصادية العامة والمعلومات الاستشرافية والسيناريوهات المتعددة:

يتطلب المعيار رقم (9) من المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية تقدير عادل ومرجح لخسائر الائتمان من خلال تقييم نطاق النتائج المحتملة الذي يتضمن التنبؤات الخاصة بالظروف الاقتصادية المستقبلية .

يجب أن يشمل قياس خسائر الائتمان المتوقعة العوامل الاقتصادية العامة والمعلومات الاستشرافية بالإضافة الى تحديد ما اذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ البداية .

يتعين أن يعكس قياس خسائر الائتمان المتوقعة بتاريخ كل تقرير ، معلومات معقولة ومدعومة حول الاحداث السابقة والظروف الحالية و التنبؤات المتوقعة بالظروف الاقتصادية المستقبلية .

الحكم الائتماني القائم على الخبرة:

تتطلب منهجية المصرف فيما يتعلق بتكوين مخصص خسائر الائتمان المتوقعة قيام المصرف باستخدام حكمها الائتماني القائم على الخبرة ليشمل التأثير المقدر للعوامل التي لا تتضمنها نتائج نموذج خسائر الائتمان المتوقعة في جميع فترات التقارير .

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة ، يضع المصرف بالاعتبار أقصى فترة تعاقدية يكون المصرف بعدها معرض لخسائر الائتمان .

يتعين وضع كافة الشروط التعاقدية بالاعتبار عند تحديد العمر المتوقع بما في ذلك خيارات السداد المسبق وخيارات التمديد والتجديد .

أن تعريف التعثر المتبع من قبل المصرف بتقييم خسائر انخفاض القيمة يتوافق مع التوجيهات الخاصة بالمعيار رقم (9) من المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية دون أي رجوع الى الافتراضات كما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية . ظلت السياسة الخاصة بشطب معاملات التمويل دون تغيير

3- السياسات المحاسبية:

• تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، و وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الأمور التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية الإسلامية وكذلك وفقاً للقوانين المحلية النافذة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي وتم بهذا الصدد الالتزام بالمطابقات الواردة في معيار التقارير المالية رقم (1) وعلى وجه الخصوص :

- تم الاعتراف بكل الأصول والالتزامات المطلوب الاعتراف بها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية .

- عدم الاعتراف بالبنود كأصول أو التزامات اذا لم تسمح المعايير الدولية للتقارير المالية بهذا الاعتراف .

- جرت عملية إعادة تصنيف بعض البنود لأغراض عرض المركز المالي بشكل مختلف عما كان عليه الأمر في النظام المحاسبي الموحد و كما يلي :
- تفصيل حساب النقدية الى حسابين فرعيين هما نقد و أرصدة لدى البنك المركزي , وأرصدة لدى المصارف المحلية والاجنبية
- اظهار حساب التمويل الاسلامي بالصافي (بعد طرح مخصص التدني)
- فصل تأمينات العمليات المصرفية عن ودائع العملاء .
- تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في قياس كافة الاصول والالتزامات المعترف بها و لم تظهر أي فروقات عما هو مطبق سابقاً.
- أن التطبيق قد شمل كافة المعايير الدولية للتقارير المالية النافذة بتاريخ 2017/1/1 .
- لم يؤثر التحول الى المعايير الدولية على المركز المالي للمصرف , وادائه المالي , وتدفقاته النقدية لعدم وجود اختلافات في القياس والبساطة العمليات التي يمارسها المصرف . وبذلك لم يتم اجراء اية تسويات بالزيادة او النقص على ارصدة حقوق الملكية الظاهرة من الفترة السابقة.
- **أساس الإعداد:** يعتمد المصرف مبدأ الكلفة التاريخية في إعداد بياناته المالية ، باستثناء الاستثمارات في العقارات و أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو من خلال بنود الدخل والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- **عملة التقرير:** تم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي ، وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دينار عراقي ، إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

- **العملات الأجنبية:** إن العمليات التي تتم بعملة أجنبية غير عملة التقارير المالية يتم تسجيلها على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ العمليات. وفي نهاية كل فترة مالية يتم تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ كشف المركز المالي. أما البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة بالقيمة العادلة فيعاد تحويلها على أساس أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. في حين أن البنود غير المالية التي تم تقييمها على أساس الكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يعاد تحويلها. تقيد فروقات الصرف في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي نشأت فيها. وقد قام المصرف بأعتماد أسعار الصرف التالية:

2017/12/31	2018/12/31	
1190	1190	سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي

- **موجودات التمويلات الإسلامية:** يقصد بموجودات التمويل الإسلامي تلك الموجودات والذمم الناشئة من عقود تمويل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشمل التمويلات المقدمة من خلال صيغ مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والاستصناع والسلم. يتم حساب موجودات التمويل من تاريخ نشوئها وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصص الانخفاض في القيمة إن وجد ، وبعد طرح الأرباح المؤجلة.
- وتشمل المرابحات بشكل أساسي على معاملات البيع الآجل ، حيث يقوم المصرف بشراء سلعة (تمثل محل المرابحة) ومن ثم إعادة بيعها للمرابح بعد حساب هامش ربح على التكلفة ، و يتم سداد ثمن البيع من قبل المرابح على أقساط خلال الفترة المتفق عليها.
- أما المشاركات فهي شكل من أشكال الشراكة في رأس المال ، وتدرج بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد طرح إي انخفاض في القيمة إن وجد. وتقاس المشاركة في رأس المال الذي يقدمه المصرف عيناً (إن لم يكن نقداً) بالقيمة العادلة للموجودات المقدمة. وإذا نتج عن تقييم الموجودات أي فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية فإن هذا الفرق يحتسب كربح أو خسارة للمصرف.
- وتظهر الموجودات المشتراة بغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتكلفة بعد طرح الاندثار المتراكم وأي انخفاض في القيمة وفقاً لشروط التأجير. و تنتقل ملكية هذه الموجودات للمستأجر

في نهاية مدة عقد التأجير شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم حساب الاندثار وفقاً لطريقة القسط الثابت بمعدلات تخفض تكلفة الموجودات المستأجرة منهجياً على مدى فترة التأجير. وفي حالة المضاربة ، تتمثل موجودات التمويل بالمبالغ التي يقدمها المصرف إلى المضاربين (مال المضاربة) مطروحاً منه أية خسائر متحققة خلال الفترة ما لم يتحملها المضارب نتيجة لإهماله وتقصيره في تنفيذ شروط عقد المضاربة. أما موجودات تمويل السلم ، فهي المبالغ التي يقدمها المصرف مقدماً لقاء سلع يتسلمها لاحقاً موصوفة في الذمة. وتتمثل ذمم السلم المدينة بالمبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد طرح أي مخصص للتدني . وأخيراً ، فإن موجودات التمويل بالاستصناع تتمثل بالمبالغ المقدمة من المصرف لصنع الأشياء المتفق عليها بعد طرح الدفعات المستلمة من المستصنع ، وبعد طرح مخصص للتدني.

- **الاستثمارات في الأوراق المالية:** تشمل الاستثمارات في الأوراق المالية على أدوات دين تظهر بالتكلفة المطفأة ، وأدوات حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. وتحسب جميع الاستثمارات مبدئياً بالقيمة العادلة ، والتي تعد قيمة المقابل المدفوع متضمنة تكاليف الشراء المباشرة ، باستثناء الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال تقرير الدخل ، حيث يتم تحميل تكاليف الشراء على كشف الدخل.
- **قياس القيمة العادلة للأدوات المالية:** يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق عند إقفال العمل بتاريخ كشف المركز المالي . أما بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوق مدرجة ، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع للقيمة السوقية الحالية لأداة مشابهة لها أو بناء على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. ويتم تحديد القيمة النقدية المعادلة من قبل المصرف بموجب معدلات الربح الحالية للعقود المشابهة في الشروط وخصائص المخاطر. الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي لا يستطيع المصرف تحديد قيمتها العادلة بصورة مستمرة كالأستثمارات التي ليس لها سوق مدرج أو طرق أخرى مناسبة للحصول على القيمة العادلة تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الانخفاض في القيمة.
- **تدني أو اضمحلال قيمة الموجودات المالية:** بتاريخ كل بيان مركز مالي، يتم تقييم الموجودات المالية ، غير تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر من حيث وجود مؤشرات تدني في قيمتها. ان التدني في قيمة الموجودات المالية يكون عند وجود دليل محسوس نتيجة حصول حدث أو أكثر بعد إجراء القيد الأولي للموجودات ، وأن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأستثمارات قد تأثرت. و يقاس التدني في قيمة الموجودات المسجلة على أساس التكلفة المطفأة بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات وقيمتها الاستردادية المقدرة.
- **الموجودات الثابتة الملموسة:** تظهر الموجودات الثابتة الملموسة على أساس التكلفة التاريخية بعد تنزيل الاندثار المتراكمة ، وخسارة تدني أو اضمحلال القيمة إن وجدت. ويتم حساب الاندثار باستخدام طريقة القسط الثابت في ضوء التعليمات السارية في العراق ، و على أساس مدة الخدمة المقدرة للأصول المعنية ، و كما يلي:

مدة الخدمة المقدرة	صنف الموجودات
غير خاضعة للاندثار	أراضي
50 سنة	مباني
5 سنوات	الات ومعدات
5 سنوات	وسائل نقل وانتقال
5 سنوات	أثاث وأجهزة مكاتب

ويتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أي من الموجودات الثابتة ضمن الأرباح أو الخسائر.

• **التدني أو الاضمحلال في قيمة الموجودات الملموسة و غير الملموسة:** في نهاية كل فترة مالية يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لموجوداته الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الموجودات قد أصابها خسارة تدني أو اضمحلال في قيمتها ، فإذا وجد هكذا مؤشر يتم تقدير القيمة الاستردادية للموجود لتحديد مدى خسارة تدني القيمة. وتتمثل القيمة الاستردادية بالقيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقصاً كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. وعند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدره إلى قيمتها الحالية بأستعمال نسبة خصم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الملازمة للموجود الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

• **المخصصات:** يتم قيد المخصصات نتيجة حدث سابق يرتب على المصرف التزام قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بشكل موثوق، وأنه من المحتمل أن يتوجب إجراء تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج لتسديد الالتزام.

• **الحسابات الجارية للعملاء:** لا يدفع المصرف أي أرباح على الحسابات الجارية للعملاء. ويتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها واستلامها من قبل المصرف بتاريخ المعاملة. ويتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

• **حقوق أصحاب حسابات الاستثمار:** تشمل حسابات الاستثمار على الاستثمارات المقيدة وغير المقيدة التي تستلم على سبيل المضاربة أو الوكالة، بضمنها حسابات التوفير والودائع لأجل. وترد جميع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطيات ذات الصلة. وتتكون الاحتياطيات من احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معادلة الأرباح. حيث يمثل احتياطي مخاطر الاستثمار المبالغ التي تم تخصيصها من دخل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار بعد تخصيص حصة المضارب تحوطاً للخسائر المستقبلية المتوقعة. أما احتياطي معادلة الأرباح فهو عبارة عن مبالغ يتم تخصيصها من دخل المضاربة قبل تخصيص حصة المضارب لغرض التمكن من الحفاظ على مستوى عائد معين من الاستثمارات.

• **تحقق الإيرادات والاعتراف بها:** يتبع المصرف السياسات التالية بخصوص تحقق الإيرادات والاعتراف بها:

- يتم إثبات الربح من بيوع المرابحات عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد في العقد ويمكن حسابه عند بدء المعاملة. ويتم إثبات الدخل مع التناسب الزمني للمعاملة. وحينما يكون الدخل من العقد غير محدد أو غير معلوم فلا يتم إثباته إلا حين تحققه بالفعل أو التأكد من إمكانية تحقيقه. ولا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً فأكثر ضمن تقرير الدخل.

- يتم إثبات دخل المضاربة والمشاركة عند وجود الحق باستلام المدفوعات أو عند التوزيع من قبل المضارب أو الشريك. كذلك لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً فأكثر ضمن تقرير الدخل.

- يتم إثبات الدخل في عقود الإجارة المنتهية بالتملك بعد حسم الاندثار على أساس زمني.

- يتم إثبات الدخل عن عقود السلم والاستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون قابلاً للتحديد ومعلوماً عند بدء المعاملة.

- يتم إثبات دخل العمولات عند اكتسابه.

- يتم إثبات الدخل الآخر من الاستثمارات عند وجود الحق لاستلام الدفعات الخاصة بها.

• **الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية:** يقوم المصرف بتجنيب الإيرادات المتأتية من مصادر مخالفة للشريعة الإسلامية في حساب خاص ينفق منه للأغراض الخيرية.

• **الزكاة:** يتم حساب الزكاة وفق معيار المحاسبة المالية رقم 9 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية باستخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة. ويتم دفع الزكاة من قبل المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار بأنفسهم.

• **ضريبة الدخل:** يقوم المصرف بحساب ضريبة الدخل وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل النافذ رقم 113 لسنة 1982 وتعديلاته، والذي حدد الضريبة بمعدل 15% من صافي الربح الخاضع للضريبة.

• **فرضية الاستمرارية:** قامت إدارة المصرف بعمل تقييم لمدى قدرة المصرف على الاستمرار وهي مقتنعة بأن لديها الموارد الكافية للاستمرار بأعمالها في المستقبل المنظور، وأنها ليست على علم بأية أمور قد تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المصرف على مواصلة نشاطه.

• **النقد ومكافأه:** هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر فأقل، ويتضمن: النقد في خزائن المصرف، والأرصدة لدى البنك المركزي، والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال المدة المذكورة والأرصدة المقيدة السحب.

3- التقديرات المحاسبية المهمة:

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، يتوجب على الإدارة أن تتخذ قرارات وتقوم بتقديرات وافتراضات بشأن القيم الدفترية لموجودات ومطلوبات لا تتوضح بسهولة من مصادر أخرى. وتبنى هذه التقديرات والافتراضات على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى ذات صلة. ومن المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات. ويقوم المصرف بمراجعة التقديرات والافتراضات الخاصة بذلك بصورة مستمرة. ويتم عمل القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في السنة المالية التي يحصل فيها التعديل، وذلك إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك السنة، أو في سنة التعديل وسنوات لاحقة إذا كان التعديل يؤثر على السنة الحالية وسنوات لاحقة. وتشمل عمليات التقدير المهمة على ما يلي:-

- مخصصات خسائر تدني قيمة التمويلات المقدمة.
- تحديد القيم العادلة للموجودات المالية التي ليس لها سعر سوق.
- مخصص ضريبة الدخل.
- الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات الثابتة.
- تدني قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة.

4. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي: إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :-

المبالغ بالآلاف الدنانير

2017/12/31	2018/12/31	اسم الحساب
1,050	1,050	مسكوكات ذهبية
242,382	13,592,394	نقد في الخزينة/ دينار
1,231,631	5,608,618	نقد في الخزينة/ عملات أجنبية
130,448,757	126,390,499	نقد لدى البنك المركزي العراقي
2,826,297	7,239,242	ودائع قانونية لدى البنك المركزي
134,750,117	152,831,803	المجموع

5. أرصدة لدى المصارف :

يتكون هذا البند مما يلي :-

المبالغ بالآلاف الدنانير		
2017/12/31	2018/12/31	اسم الحساب
49,981	22,367	نقد لدى مصارف محلية
17,099,872	39,277,642	نقد لدى مصارف الخارجية
17,149,853	39,300,009	المجموع

6. الاستثمارات :

يتكون هذا البند مما يلي :-

المبالغ بالآلاف الدنانير		
2017/12/31	2018/12/31	اسم الحساب
-----	25,000,000	الاستثمارات طويلة الاجل
-----	25,000,000	المجموع

7. تمويلات إسلامية :

فيما يلي تفاصيل هذا البند :

المبالغ بالآلاف الدنانير		
2017/12/31	2018/12/31	بيان
		أ-التمويلات الممنوحة
28,395,000	42,395,000	تمويل المشاركة /افراد
44,305,351	37,747,351	تمويل المضاربة /افراد
23,339,360	23,339,360	تمويل المضاربة /شركات
96,039,711	103,481,711	المجموع
		ينزل:
1,920,794	2,149,214	مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة (ديون منتجة)
-----		مخصص قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة (ديون غير منتجة)
94,118,917	101,332,497	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
		ب-بيان الوضع المالي
		مخصص تدني الائتمانية (الديون المنتجة)
-----	1,920,794	(1) الرصيد أول المدة
1,992,594	248,420	المضاف خلال السنة *
71,800	20,000	المسترد خلال السنة
1,920,794	2,149,214	الرصيد آخر المدة
-----	-----	(2)مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية (الديون غير المنتجة)

8. موجودات أخرى :

يتكون هذا البند مما يلي :

المبالغ بالآلاف الدنانير

2017/12/31	2018/12/31	اسم الحساب
357,000	-----	فروقات نقدية
350	350	تأمينات لدى الغير
14,665	28,193	سلف منتسبين
-----	357,000	مدينو النشاط الغير جاري
-----	11,565	مصاريف مدفوعة مقدما
372,015	397,108	المجموع

9. موجودات غير ملموسة :

يتكون هذا البند مما يلي :

المبالغ بالآلاف الدنانير

2018/12/31	الإطفاء للسنة الحالية	التسويات القيدية	الإضافات خلال السنة	2018/1/1	اسم الحساب
504,088	228,110	(239,924)	-----	972,122	نفقات التأسيس
408,800	173,491	-----	120,285	462,006	أنظمة وبرمجيات مصرفية
912,888	401,601	(239,924)	120,285	1,434,128	المجموع

10. الموجودات الثابتة :

الجدول التالي يوضح تفاصيل الموجودات الثابتة الملموسة واندثاراتها :

المبالغ بالآلاف الدنانير

بيان	أراضي ألف دينار	الات ومعدات	وسائل نقل	أثاث وأجهزة مكاتب	ديكورات وتركيبات وقواطع	تحسينات مباني/مؤجرة	المجموع
الرصيد كما في 2018/1/1	10,000,000	85,554	86,160	552,237	11,057	755,832	11,490,840
الإضافات خلال السنة	-----	26,373	68,911	281,089	(11,057)	3,035,151	3,400,467
الرصيد كما في 2018/12/31	10,000,000	111,927	155,071	833,326	-----	3,790,983	14,891,307
اندثار متراكم 2018/1/1	-----	17,228	15,038	64,532	2,379	188,958	288,135
يضاف اندثار السنة الحالية	-----	19,769	31,014	151,941	8,678	801,326	1,012,728
التسويات القيدية	-----	30	(30)	-----	(11,057)	-----	(11,057)
رصيد المخصص 2018/12/31	-----	37,027	46,022	216,473	-----	990,284	1,289,806
القيمة الدفترية 2018/12/31	10,000,000	74,900	109,049	616,853	-----	2,800,699	13,601,501
القيمة الدفترية 2017/12/31	10,000,000	68,326	71,122	487,705	8,678	566,874	11,202,705

11. مشروعات تحت التنفيذ:

فيما يلي تفاصيل البند المذكور:

المبالغ بالآلاف الدنانير

اسم الحساب	2018/12/31	2017/12/31
مشروعات تحت التنفيذ/ مباني ومنشآت	8,515,000	10,015,000
مشروعات تحت التنفيذ/ أنظمة وبرامجيات	-----	55,013
المجموع	8,515,000	10,070,013

12. ودائع العملاء وذات الطبيعة الجارية :-

الجدول التالي يتضمن تفاصيل حسابات ودائع العملاء:

المبالغ بالآلاف الدنانير	2017/12/31	2018/12/31	اسم الحساب
	3,743,312	67,746,756	حسابات جارية دائنة قطاع خاص / شركات
	9,937,214	-----	حسابات جارية دائنة قطاع خاص / قطاع مالي
	843,259	22,735,318	حسابات جارية دائنة قطاع خاص / افراد
	322,668	207,905	حسابات الادخار
	-----	38,425	السفاتيح
	-----	22,000	مبلغ مقبوضة لقاء تسجيل الشركات
	14,846,453	90,750,404	المجموع الكلي

13. الاقتراض :

المبالغ بالآلاف الدنانير	2017/12/31	2018/12/31	اسم الحساب
	-----	450,000	قروض طويلة الاجل (المشاريع الصغيرة والمتوسطة)
	-----	450,000	المجموع

14. التأمينات النقدية :

المبالغ بالآلاف الدنانير	2017/12/31	2018/12/31	اسم الحساب
	1,012,500	1,125,000	تأمينات خطابات ضمان
	1,012,500	1,125,000	المجموع

15. مطلوبات أخرى:

فيما يلي تفاصيل المطلوبات الأخرى:

المبالغ بالآلاف الدنانير	2017/12/31	2018/12/31	اسم الحساب
	4,297,292	-----	تأمينات مستلمة لقاء العمليات المصرفية
	81,014	4,434	المطلوبات الأخرى
	566,634	30,000	مصاريف مستحقة
	4,944,940	34,434	المجموع

16. المخصصات:

المبالغ بالآلاف الدنانير

2017/12/31	2018/12/31	بيان
36,335	136,335	مخصص تقلبات اسعار الصرف
114,750	127,500	مخصص مخاطر الالتزامات التعهدية
-----	357,000	تخصيصات فروقات نقدية
----	57,552	مخصص الضريبة
151,085	678,387	المجموع

17. الدخل من التمويلات الاسلامية :

المبالغ بالآلاف الدنانير

2017/12/31	2018/12/31	اسم الحساب
-----	757,742	ايراد مضاربة - افراد
-----	272,000	ايراد مضاربة - شركات
-----	1,029,742	المجموع

18. دخل العمولات والأتعاب المصرفية:

أ- فيما يلي جدول بتفاصيل الإيرادات من العمولات والأتعاب المصرفية الداننة :

المبالغ بالآلاف الدنانير

للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31	للسنة المالية المنتهية 2018/12/31	اسم الحساب
50,084	44,699	عمولات الحوالات الخارجية
39,559	5,193	عمولة حوالات ويسترن
2,279	168,721	عمولات خطابات الضمان الداخلية
689	811	عمولة بيع طوابع
1,703	7,098	عمولات مصرفية اخرى
-----	,17,079	عمولات مصرفية متنوعة
-----	1,277	عمولة اصدار سفاتج
94,314	244,878	المجموع

ب - تنزل العمولات المصرفية المدفوعة المدينة :

المبالغ بالآلاف الدنانير		اسم الحساب
للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31	للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31	
334,861	54,014	عمولات مصرفية / مصارف محلية
2,539	3,650	عمولات مصرفية / مصارف خارجية
2,293	2,140	مصروفات مدفوعة حسابات استثمارية / ادخار
----	-----	عمولات مصرفية متنوعة
339,693	59,804	المجموع
(245,379)	185,074	اجمالي دخل العمولات والأتعاب المصرفية

19. ارباح بيع وشراء العملات الاجنبية :

فيما يلي جدول بتفاصيل البند المذكور :

المبالغ بالآلاف الدنانير		اسم الحساب
للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31	للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31	
2,425,263	4,520,509	إيرادات بيع وشراء العملات الاجنبية
111,010	-----	إيرادات تقييم العملات الاجنبية
2,536,273	4,520,509	المجموع

20. إيرادات مصرفية متنوعة :

فيما يلي جدول بتفاصيل البند المذكور :

المبالغ بالآلاف الدنانير		اسم الحساب
للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31	للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31	
5,088	18,902	ايراد خدمات متوعة وسويفت
11,725	3,889	مبيعات ومطبوعات
-----	8,703	ايرادات اخرى
16,813	31,494	المجموع

21. رواتب الموظفين وما في حكمها:

فيما يلي جدول تفصيلي بنفقات الموظفين من رواتب وأجور وما في حكمها :

المبالغ بالآلاف الدنانير

اسم الحساب	للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31	للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31
الأجور	321,042	358,334
مخصصات مهنية وفنية	163,087	-----
مخصصات عائلية	108,725	58,779
مخصصات تعويضية	271,811	381,214
أجور اعمال اضافية	780	-----
مكافآت تشجيعية	43,877	115,330
المساهمة في الضمان الاجتماعي	38,496	25,012
مجموع اجور العاملين في المصرف	947,818	938,669
يضاف كلف الموظفين الأخرى:		
نقل العاملين	12,037	8,716
مكافآت لغير العاملين	-----	8,855
تدريب وتأهيل	86,331	65,734
المجموع	1,046,186	1,021,974

22. مصاريف تشغيل:

فيما يلي جدول تحليلي بالمصروفات الإدارية والعمومية:

المبالغ بالآلاف الدنانير	للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31	للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31	اسم الحساب
	28,752	18,184	وقود وزيوت
	48	-----	أدوات احتياطية
	35,534	35,112	لوازم ومهمات
	12,293	10,109	قرطاسية
	400	9,429	تجهيزات العاملين
	32,306	24,757	ماء وكهرباء
	8,459	3,860	صيانة مباني ومنشآت
	2,750	2,532	صيانة الآلات ومعدات
	1,505	2,198	صيانة وسائل نقل وانتقال
	4,553	7,016	صيانة اثاث واجهزة مكاتب
	78,470	246,953	خدمات واستشارات
	5,071	9,393	دعاية وإعلان
	36,717	11,275	نشر وطبع
	15,645	14,468	ضيافة
	-----	4,712	مكافآت لغير العاملين
	16,303	23,866	مؤتمرات وندوات
	142,579	117,351	نقل السلع والاتصالات
	311,900	528,623	استئجار مباني ومنشآت
	49,182	175,759	اشتركاكات وانتماءات
	62,402	49,704	خدمات قانونية
	36,263	45,396	خدمات مصرفية
	45,000	31,000	أجور تدقيق الحسابات
	-----	2,845	اعانات المنتسبين
	19,835	131,585	مصروفات خدمية أخرى
	945,967	1,506,127	المجموع

23. الأندثار والاطفاءات:

المبلغ بالآلاف الدينانير

اسم الحساب	للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31	للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31
إندثار آلات ومعدات	19,769	17,228
إندثار وسائل نقل	31,014	15,038
إندثار أثاث وأجهزة مكاتب	151,941	64,532
إندثار ديكورات وتركيبات وقواطع	8,678	2,379
إندثار تحسينات مباني / مؤجرة	801,326	188,958
إطفاء الموجودات غير الملموسة	401,601	387,467
المجموع	1,414,329	675,602

24. ضرائب ورسوم:

يتكون هذا البند مما يلي:

المبالغ بالآلاف الدينانير

اسم الحساب	للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31	للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31
ضرائب ورسوم	75,899	50,706
المجموع	75,899	50,706

25. مخاطر الألتزامات التعهدية / النقدية:

المبالغ بالآلاف الدينانير

اسم الحساب	للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31	للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31
مخاطر الألتزامات التعهدية/ النقدية	241,170	2,035,544
المجموع	241,170	2,035,544

26. مخاطر تقلبات اسعار الصرف :-

المبالغ بالآلاف الدنانير		اسم الحساب
للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31	للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31	
-----	100,000	مخاطر تقلبات اسعار الصرف
-----	100,000	المجموع

27. مصاريف أخرى:

يتكون هذا البند مما يلي:

المبالغ بالآلاف الدنانير		اسم الحساب
للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31	للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31	
22,250	-----	مصروفات سنوات سابقة
92,900	-----	تبرعات
-----	357,000	مخصص فروقات نقدية
143,682	168,878	تعويضات والغرامات
79,103	89,867	نفقات خدمات خاصة
337,935	615,745	المجموع

28. العمليات خارج الميزانية (ارتباطات و التزامات محتملة):

فيما يلي جدول يتضمن التزامات المصرف عن العمليات خارج الميزانية:

المبالغ بالآلاف الدنانير		بيان
للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31	للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31	
6,750,000	7,500,000	خطابات الضمان الداخلية
-----	-----	خطابات الضمان الخارجية
		مجموع
1,012,500	1,125,000	ينزل: تأمينات
5,737,500	6,375,000	صافي الالتزامات